الجمهوريـة التونسيـة

وزارة الاقتصاد والتخطيط

المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

لمهمة الاقتصاد والتخطيط

أكتوبر 2023

الفهرس

الصفحة

المحور الأول: التقديم العام

1. استراتيجية المهمة..... 1
2. تقديم برامج المهمة..... 7
3. الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى..... 8

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عـ1ـدد: التوازنات الجملية والإحصاء

1. تقديم البرنامج..... 14
2. أهداف ومؤشرات الأداء 17
3. الميزانية واطار النفقات متوسط المدى

البرنامج عـ2ـدد: دعم التنمية القطاعية والجهوية

1. تقديم البرنامج.....
2. أهداف ومؤشرات الأداء
3. . الميزانية واطار النفقات متوسط المدى.

البرنامج عـ3ـدد: التعاون الدولي

1. تقديم البرنامج.....
2. اهداف ومؤشرات الأداء
3. الميزانية واطار النفقات متوسط المدى

البرنامج عـ4ـدد: الإحاطة بالاستثمار

1. تقديم البرنامج.....
2. أهداف ومؤشرات الأداء
3. الميزانية واطار النفقات متوسط الأداء

البرنامج عـ9ـدد: القيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج.....
2. أهداف ومؤشرات الأداء
3. . الميزانية واطار النفقات متوسط المدى.....

الملاحق

بطاقات المؤشرات.....

بطاقات الفاعلين العموميين.....

بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة.....

المحور الأول: تقديم المهمة

1- إستراتيجية المهمة :

يشهد العالم تحوّلات وتغيرات عميقة، متسارعة ومؤثرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي،

وتكتسي هذه التحولات أهمية بالغة لما تنطوي عليه من مخاطر دفعت بالدولة التونسية لرفع جملة

من التحديات والرهانات في ظل التطورات العالمية غير الملائمة على خلفية أزمة كوفيد والحرب الروسية الأكرانية من جهة وضرورة الملاءمة بين الاستجابة الى حاجيات وتطلعات الأفراد والمؤسسات وضعف الهوامش المتاحة للمالية العمومية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار شرعت وزارة الاقتصاد والتخطيط في وضع استراتيجية جديدة ترمي إلى تعزيز

دورها المحوري في تقديم الحلول والإصلاحات الضرورية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

وفق رؤية تقتضي اعتماد منوال تنمية جديد يكرس التحسن التدريجي للوضع الاقتصادي مع تكثيف العمل لتدقيق التقديرات الكلية والتعمّق في تحليل التطوّرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تنفيذ الإصلاحات وتوفير الدراسات والإحصائيات للمساعدة على اتخاذ القرارات وإحكام إدارة الشأن الاقتصادي من خلال التقدم في تنفيذ إستراتيجية تطوير مناهج العمل بالوزارة

و على هذا الأساس، تتمثل أبرز التوجهات الاستراتيجية لمهمة الاقتصاد والتخطيط خلال سنة 2024 فيما يلي :

المحور الاستراتيجي 1: تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي:

وسيتم تنفيذ مشاريع المدرجة بالاستراتيجية الجديدة لوزارة الاقتصاد والتخطيط لاسيما منها تطوير منهجية التخطيط لرفع قدرات الوزارة كمركز للمبادرة بالإصلاحات وتقديم المقترحات الفاعلة لتحسين الأداء الاقتصادي. وستشمل الأعمال ضمن هذا المحور بالخصوص تدقيق مؤشرات التنمية والبيانات الضرورية لرسم السياسات البرامج الاقتصادية وتدقيق روزنامة الأعمال

المبرمجة فضلا عن تركيز شبكة مساندة من الخبرات الوطنية مساندة كما ستتركّز الجهود لتكوين شبكة تضمّ الخبرات التونسية في المجال الاقتصادي وذلك بغرض تكريس التفاعل معها لدراسة وتقديم الحلول والمقاربات الكفيلة بتحسين الأداء التنموي عموما.

المحور الاستراتيجي 2: مزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء

سيتم العمل خلال سنة 2024 على تطوير منظومة الإحصاء لا سيما تعزيز مجالات إنتاج الإحصائيات الرسمية من قبل المعهد الوطني للإحصاء ودعم دور المجلس الوطني للإحصاء وتعزيز حوكمة المنظومة لا سيما من خلال وذلك وفقا الاستراتيجية الوطنية الجديدة للإحصاء.

وفي هذا السياق ينتظر:

المحور الاستراتيجي 3: تعزيز دور الوزارة

في إطار تكريس دور الوزارة في استنباط الحلول الكفيلة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية،

يستوجب اعتماد تخطيط موحد ومنسجم يهدف إلى تحسين مسارات التخطيط على المستوى المركزي والجهوي. بالإضافة إلى إرساء تخطيط مبتكر وشامل يهدف إلى تحسين منهجية التخطيط باعتماد آليات مبتكرة.

وتتمثل الاستراتيجية الجديدة للمهمّة بتفرّد وتخصّص وزارة الاقتصاد والتخطيط دون غيرها من المتداخلين بوظيفة التفكير لإستنباط الحلول الكفيلة لمجمل الإشكاليات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الاستراتيجي 4: دعم التنمية القطاعية والجهوية

تشمل التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية للفترة القادمة:

- **قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة:** يكتسي المخطط التنموي 2023-2025 أهمية بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات والتحولات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي وعلى هذا الأساس سيتواصل العمل خلال سنة

2024 القادمة على متابعة التنفيذ وذلك في اتجاه دفع النمو الاقتصادي واعتماد منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة.

- **مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار** عبر التنسيق بين مختلف هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) لـ:

✓ ضمان تكامل التدخلات بمختلف أبعادها عبر توفير المساعدة والمرافقة الفنية للمجالس الجهوية للتنمية لحسن إعداد ومتابعة مخططات التنمية الجهوية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية،

✓ دعم ومساندة الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي من خلال الإحاطة الفنية بالمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات،

✓ المساهمة في دعم التشغيل لفائدة الباعثين الشبان من خلال تشجيعهم على بعث المشاريع الفردية ومرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع.

المحور الاستراتيجي 5: الاستثمار أولويّة وطنية

في اطار تجسيم ما تم اقراره من سياسات عمومية في مجال الاستثمار ضمن المخطط التنموي 2025-2023

يكتسي العمل خلال سنة 2024 على دعم الاستثمار الخاص باعتباره أولوية وطنية بالنظر لدوره الهام في معاضدة المجهود التنموي الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص جديدة لطالبي الشغل النهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والمساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية.

المحور الاستراتيجي 6: التعاون الدولي

ترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة

غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيتواصل خلال سنة 2024 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2023 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

وتتميز الفترة القادمة بالانطلاق في تنفيذ المخطط التنموي للفترة 2023-2025 وبالتالي العمل على تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المضمنة ضمن المخطط.

2- برامج المهمة :

سعيا لضمان التصور الأمثل لهيكلة برامج مهمة الاقتصاد والتخطيط تم الاتفاق على اعتماد التقسيم الوظيفي لتحديد برامج الوزارة والمقصود به برنامج لكل وظيفة رئيسية من الوظائف التي تقوم بها الوزارة وتغطي كامل مجال تدخلاتها على غرار "التنمية الجهوية والقطاعية – "الاستثمار" –التعاون الدولي ...). وفي هذا السياق تم تفريع مهمة الاقتصاد والتخطيط إلى (04) برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة تتوزع كالتالي:

البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والإحصاء.

البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية.

البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.

البرنامج عدد 4: تنمية الاستثمار.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة.

3- الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م _ ق م تعديلي 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	76037	77847	1810	2.4%
	اعتمادات الدفع	76037	77847	1810	2.4%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13132	13575	443	3.4%
	اعتمادات الدفع	13132	13575	443	3.4%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	784781	794055	9274	1.2%
	اعتمادات الدفع	784781	794055	9274	1.2%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	350	350	0	0.0%
	اعتمادات الدفع	350	350	0	0.0%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	55700	64323	8623	15.5%
	اعتمادات الدفع	55700	64323	8623	15.5%
المجموع	اعتمادات التعهد	**930000**	**950150**	**20150**	**2.2%**
	اعتمادات الدفع	**930000**	**950150**	**20150**	**2.2%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج	ق م_ق م تعديلي 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
			المبلغ (2) - (1)	النسبة %

البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	101190	102176	986	1.0%
التوازنات الجملية والإحصاء	اعتمادات الدفع	101190	102176	986	1.0%
البرنامج عدد 2	اعتمادات التعهد	667667	677033	9366	1.4.%
دعم التنمية القطاعية والجهوية	اعتمادات الدفع	667667	677033	9366	1.4%
البرنامج عدد 3	اعتمادات التعهد	63985	73116	9131	14.3%
التعاون الدولي	اعتمادات الدفع	63985	73116	9131	14.3%
البرنامج عدد 4	اعتمادات التعهد	86127	86691	564	0.7%
الإحاطة بالاستثمار	اعتمادات الدفع	86127	86691	564	0.7%
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	11031	11134	103	0.9%
القيادة والمساندة	اعتمادات الدفع	11031	11134	103	0.9%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**930000**	**950150**	**20150**	**2.2%**
	اعتمادات الدفع	**930000**	**950150**	**20150**	**2.2%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تبلغ ميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط ما قدره 950150 ألف دينارا لسنة 2024 مقابل 930000 ألف دينارا سنة 2023 أي بزيادة قدرها 2.2% وتفسر هذه الزيادة ب:

- نفقات الأجور:

لقد تم ترسيم الزيادات في الأجور (12 شهر) بما قدره 2544 أد وبإعتبار إنتداب 10 مهندس بالمعهد الوطني للإحصاء دون إنعكاس مالي و2 مهندس بالمندوبية العامة للتنمية الجهوية بكلفة 55.7 أد و8 إطار ات بالمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بكلفة 94 أد

- نفقات التسيير:

ترجع هذه الزيادة إلى عدم توفر موارد ذاتية كافية لدى كل من المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وديوان تنمية الشمال الغربي ممّا دعى إلى إستكمال توفير الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير على ميزانية الدولة

- نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية

تمّ الترفيع في نفقات مشاريع المندوبية العامة للتنمية الجهوية بإعتبار التقدم الهام في إنجاز مكونات برنامج التنمية المندمجة الممول بقروض خارجية وبموارد من ميزانية الدولة. كما تم الترفيع في نفقات مشاريع بعض المؤسسات الأخرى لتمكينها إمّا من إنجاز أشغال صيانة أو لإعداد إستراتيجيتها بالنسبة للهيئة التونسية للإستثمار أو غيرها من النفقات الإستثمارية الهامة

- نفقات العمليات المالية

تفسر هذه الزيادة بتكوين مدخرات لمجابهة تقلبات سعر الصرف لإستكمال خلاص أقساط المساهمات الجارية وكذلك لخلاص مساهمة جديدة في رأس مال صندوق أفريقيا 50 بمبلغ قدره 7723 أد

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م_ ق م تعديلي2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	68042	76037	77847	79715	83452
نفقات التسيير	10940	13132	13575	13900	14250
نفقات التدخلات	460279	784781	794055	814348	855596
نفقات الاستثمار	1340	350	350	360	375
نفقات العمليات المالية	47862	55700	64323	64500	64700

المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	588462	930000	950150	972 823	1 018 373
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	590460	932204	951880	974233	1019433

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2022	ق م_ ق م تعديلي 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج1: التوازنات الجملية والاحصاء	48822	101190	102176	104528	80440
البرنامج 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية	463365	667667	677033	693252	753483
البرنامج 3: التعاون الدولي	54466	63985	73116	74870	79400
البرنامج 4: الإحاطة بالاستثمار	10526	86127	86691	88772	92950
البرنامج9: القيادة والمساندة	11026	11031	11134	11401	12100

المجموع	588462	930000	950150	972823	1018373

(الوحدة: ألف دينار)

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: التوازنات الجملية والاحصاء

اسم رئيس البرنامج: السيّد لطفي فرادي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج (جوان 2023)

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

- تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي من خلال:
  - ✓ رسم تقديرات منوال النموّ والمساهمة في إعداد الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية ومبادرات الإصلاح والمقترحات الداعمة للتنمية
  - ✓ إنجاز الدراسات والتحاليل المعمّقة وتقييم السياسات العمومية.
- مزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء.

تندرج تدخلات البرنامج بصفة مباشرة وغير مباشرة في إطار الالتزامات الدولية والوطنية لاسيما فيما يتعلق برسم هدف النموّ الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتي تعكس تعهداتنا بخصوص أهداف التنمية المستديمة. كما تساهم أنشطة الدراسات والتحاليل في تقديم جملة من مقترحات الإصلاح وتحسين أداء السياسات العمومية فيما توفر المنظومة الوطنية للإحصاء وبالأخص المعهد الوطني للإحصاء الاحصائيات الرسمية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية وباقي المستعملين من قطاع الأعمال والمؤسسات التي تؤمن المبادلات التجارية والمالية مع بلادنا.

ويساهم البرنامج في أنشطة التعاون الدولي المتعلقة بصياغة إستراتيجيات وبرامج التعاون الدولي والإقليمي والثنائي والمشاركة في التفاوض عنوان الاتفاقيات المتعددة للتمويل والتعاون الفني مع الشركاء الدوليين برامج دعم الميزانية والبرامج المالية مع صندوق النقد الدولي وخطوط التمويل للمؤسسات المالية التونسية...

وتشمل مشاركة البرنامج أعمال متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات وتقييم السياسات العمومية وأشغال إنجاز التوجهات الطويلة المدى (رؤية تونس 2035 ومخططات التنموية والميزان الاقتصادي السنوي...

تشخيص واقع السياسة العمومية:

تتمثل أهم نقاط القوة ونقاط الضعف المرتبطة بأداء البرنامج فيما يلي:

- يختصّ البرنامج برسم التقديرات الاقتصادية الكلية ويضطلع بدور رئيسي في بلورة الإصلاحات ومتابعتها وتقييمها
- يوفر البرنامج دراسات وتحاليل وبيانات بجودة عالية تشمل جل مجالات التنمية
- يسهر البرنامج على المنظومة الوطنية للإحصاء ويوفر المعهد الوطني للإحصاء الإحصائيات الرسمية الحيوية لمختلف مجالات التنمية
- توفر رصيد معرفي هام في مجالات الإنتاج الاحصائي والبحث والتحليل الاقتصادي
- الانفتاح على الفرص المتاحة في مجال تطوير أدوات وتقنيات الاحصاء والبحث والتحليل الاقتصادي

غياب الفوارق بين الجنسين في قطاعات الإحصاء والبحوث الاقتصادية

غير أن البرنامج يشكو من نقاط ضعف تؤثر على أدائه على غرار:

- نقص الموارد البشرية المختصة خاصة في مجالات الإحصاء والدراسات واللازمة لضمان فاعلية وديمومة السياسة العمومية
- ضعف منظومة تنمية الكفاءات الفنية لمواكبة تطور المعارف والمناهج الحديثة
- ضعف تثمين وتوظيف الدراسات والمنتجات البحثية
- محدودية الموارد المالية المخصصة لمنظومة الإحصاء
- عدم توفّر بيانات وإحصائيات لبعض المجالات الحيوية كالبيئة والإحصائيات الجهوية والمحلية
- عدم تطور حوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء

رؤية البرنامج على المدى المتوسط:

- المساهمة النشيطة في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط.
- المساهمة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتقديم المقترحات لتحسين الأداء التنموي عموما.

- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية وتنويع مجالاتها وفق الأوليات والاشكالات الراهنة والمستقبلية وتحسين تموقع المعهد كمركز لإنتاج المعرفة وبناء القدرات في مجالات التنمية.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجديدة للإحصاء.
- انجاز المسح الوطني حول السكان والسكنى لسنة 2024 باتباع المنهجيات الحديثة وذلك بالتوازي مع إثراء إنتاج الإحصائيات الرسمية وفقا للأولويات.

تم ضبط المحاور الاستراتيجية للبرنامج بناء على ضرورة الرفع من مساهمة البرامج الفرعية في تنفيذ السياسات والإصلاحات والبرامج المرسومة للسنة القادمة. وسيتم التعويل على حسن توظيف الخبرات المتاحة وتعزيز القدرات البشرية والفنية للفاعلين العموميين وتفعيل مساهمة الإدارات العامة المركزية في رسم أهداف منوال النموّ وحسن تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات المرسومة.

وبصفة أدق تتمثل المحاور الاستراتيجية في:

- تنفيذ إستراتيجية الوزارة لاسيما توظيف التكنولوجيات الحديثة في مجالات توظيف البيانات والتحليل المعمّق للإشكاليات المطروحة وتقديم مقترحات الإصلاحات،
- تكثيف العمل البحثي والتحاليل مع تأمين مواكبتها للأولويات،
- تنفيذ البرنامج السنوي للإحصاء وإنجاز التعداد العام السكان والسكنى مع العمل على تحسين جودة الإحصائيات (تنمية الكفاءات ومناهج العمل بتوظيف تقنيات الحديثة للإحصاء ومعالجة البيانات).
- تعزيز حوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء على ضوء الإستراتيجية الوطنية الجديدة للإحصاء (المجلس الوطني للإحصاء)،

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكوّن برنامج التوازنات الجملية والاحصاء من برنامج فرعي وفاعلين عموميين اثنين:

- البرنامج الفرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية .ويضم الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- الفاعلين العموميين: المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

تتمثل المهام الموكلة للبرنامج في:

- اعداد تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطّط التنمية.
- المساهمة في ضبط مضمون السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات
- انجاز التحاليل والدراسات وتقييم السياسات العمومية
- انتاج وتطوير الإحصائيات الرسمية الوطنية والإشراف على المنظومة الوطنية للإحصاء.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1: تطوير نوعية التقديرات وبلورة السياسات الاقتصادية

يتمثل الهدف في الارتقاء بنوعية التقديرات الاقتصادية اللازمة وإحكام إعداد السياسات الاقتصادية الكلية وتمويل الاقتصاد.

المؤشر 1: الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي

الفارق بين الانجازات والتقديرات المرتبطة بتطور الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يعكس درجة التمكن من أدوات التحليل والتنبؤ والمحاكاة والقدرة على ضبط الخيارات والاجراءات التعديلية اللازمة لمواجهة تطورات الظرف الاقتصادي.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
الفارق بين الانجازات وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي	12	0.2-	0.9-	7.+	0.4.+	0.4+

تمّت المحافظة على هدف تقلّب النموّ المقدر بنحو 0.7 نقطة وذلك بالنظر إلى تواصل تقلبات الوضع الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي وكذلك تأثر النشاط الاقتصادي بالعوامل المناخية وبالأخص حالة الجفاف وندرة الموارد المائية. وسيشهد المؤشر تحسن نسبي في القدرة على التنبؤ على المدى المتوسط مع تقلص المخاطر المرتبطة بالآفاق الاقتصادية المتوقعة على المستوين الوطني والدولي.

الهدف 2: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات

يعكس المؤشر القدرة على انتاج الدراسات والتحاليل اللازمة لاستنباط الحلول وتقديم المقترحات الكفيلة بتوجيه القرارات الدافعة للعمل التنموي.

يتمثل الهدف في المساهمة النشيطة والفاعلة في القرار العمومي في إطار التوجّهات التنموية وأولويات المرحلة ومن أهمها الحوكمة الشاملة والفعلية، النجاعة الاقتصادية، والتجديد، والإدماج والاستدامة.

المؤشر 1.2: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة

تسهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وفق تطورات الوضع.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة	عدد	90	90	100	100	100

يعمل المعهد على تنفيذ الدراسات وإنتاج جداول القيادة وأعمال تطوير النماذج القياسية خلال سنة 2024 (نحو 15 نشاط بحثي وتطويري) وفقا الأوليات الوطنية في المجال التنموي بما يسهم في اقتراح الحلول والإصلاحات الملائمة لتجسيد الأولويات الوطنية فضلا عن إثراء المعارف المتاحة للجميع. ويتوقع تحسن نسبة انجاز الدراسات المبرمجة لتصل إلى 100% سنة 2024 وذلك بفضل التحسن المرتقب في التأطير وتنمية القدرات الفنية والمعرفية للباحثين.

المؤشر 2.2: تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

يتم نشر الدراسات المنجزة بالموقع الرسمي للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية وموقع ثاني Tunisia Competitiveness الخاص بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية. ويتمثل عدد النافذين للموقعين مؤشرا على اهمية محتوى دراسات المعهد وإصداراته من جداول قيادة ومؤشرات لمناخ الأعمال وغيرها.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	نسبة مئوية	10.4	10	12	14	15

ويوفر المعهد موقعي واب يعنى الأول بنشاد الدراسات والبحوث وجداول القيادة والتعريف بأنشطة المعهد عموما فيما يختص الموقع الثاني Tunisia Competitiveness بالمتابعة والنشر الحيني لمؤشرات التنافسية.

الهدف 3: دعم جودة المعطيات الإحصائية

يسهر البرنامج على تأمين جودة الإحصائيات الرسمية لاسيما من خلال:

- إنجاز الأنشطة الإحصائية وفقا للمعايير الدولية المعتمدة وتوسيع استعمال التكنولوجيا الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية،
- تدعيم الكفاءات والقدرات الفنية وتطوير التنسيق الإحصائي من مفاهيم وتصانيف وتشاور مع جميع المتخلين،
- إرساء قواعد بيانات الأسرية والاقتصادية لدى المعهد وتعزيز النفاذ إلى الإحصائيات الإدارية بإبرام اتفاقيات تعاون وتبادل المعطيات مع الوزارات والهياكل المعنية،
- توسيع الإنتاج الإحصائي لاسيما الإحصائيات الجهوية والحسابات القومية ومجالات التنمية المستدامة،
- توفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق الرزنامة وباعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

المؤشر 1.3: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

يتمّ قياس مؤشر دعم جودة الإحصائيات المنتجة باعتماد نسبة إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة والتي تعكس كفاءات الموارد البشرية وتحسن مناهج الإنتاج الإحصائي بتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026

نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة مئوية	75	100	100	100	100

يستدعي تجسيم البرنامج الإحصائي لسنة 2024 مجهود كبير باعتبار تنفيذ التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والذي يتطلب تسخير كامل قدرات المعهد على المستوين المركزي والجهوي. ويرتبط النجاح في استكمال المشروع الوطني للتعديد تكاتف جهود كل السلطات والهياكل العمومية وإحكام التنسيق وتوفير الدعم اللوجستي فضلا عن النقلة النوعية للأعمال الفنية التي ستعتمد برمجيات وتكنولوجيات متطورة.

المؤشر 2.3: احترام روزنامة النشر

يساهم هذا المؤشر في تحسين جودة المعطيات الإحصائية المنتجة وذلك من خلال إصدار مؤشرات ونتائج المسوح وفق الروزنامة وحسب المعيار الدولي الخاص بنشر المعطيات الإحصائية وباعتماد الحوامل المتعددة لتكنولوجيات الاتصال الحديثة. وسيعمل المعهد على تفعيل استراتيجية النشر والاتصال التي تعتمد على تعزيز النشر عبر الواب من خلال المشاريع التالية:

- مواصلة تحديث وتحسين بوابة الواب من خلال: تحسين التصميم، إدراج خدمات جديدة للبحث، تطوير قواعد البيانات وتعزيز الحماية.
- تجديد حقوق استغلال منظومة نشر البيانات الإحصائية dotStat
- تحسين تقنيات استضافة بوابة المعهد لضمان الاستمرارية عبر تعزيز أليات الحماية.
- إنتاج محامل جديدة للتعريف بمنتوجات المعهد لتعزيز الثقافة الإحصائية.

تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
احترام روزنامة النشر	نسبة مئوية	47.29	100	100	100	100

يستدعي تجسيم هدف احترام روزنامة النشر تحسين أطر التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات

الضرورية لاحتساب المؤشرات ومزيد دعم الموارد البشرية في ظل النقص المسجل في مستوى التأطير بالخبرات الإحصائية.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1: تطوير نوعية التقديرات وبلورة السياسات الاقتصادية	المؤشر 1-1: الفارق بين التقديرات وانجازات الناتج الاجمالي	+- 0.7	**<u>النشاط 1 :</u>** ضبط تقديرات منوال النموّ ورسم السياسات الاقتصادية الجملية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي	561	- متابعة الوضع الاقتصادي الوطني والعالمي: إعداد مذكّرات تتناول تحليلا وتحيينا للظرف الاقتصادي العالمي والوطني تتم مناقشتها بصفة دورية، - بلورة ملامح الميزان الاقتصادي للسنة القادمة وخاصة المحاور المتعلقة برسم التقديرات الاقتصادية وتدقيق مضمون السياسات الاقتصادية الكلية، - المساهمة في إعداد المخطط الاستراتيجي كل 3 سنوات والمشاركة في بلورة الخيارات والأولويات الكبرى ونحت الاستراتيجيات والسياسات الملائمة، - المساهمة في إعداد ومتابعة تنفيذ برنامج الدعم المالي الائتماني مع صندوق النقد الدولي، - دراسة ملفات المجالس الوزارية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات والاصلاحات الاقتصادية، - الإعداد للزيارات والاجتماعات المخصصة لمراجعة التقييم السيادي لتونس، - المشاركة في المفاوضات مع البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي المتعلقة ببرامج دعم الميزانية خاصة بعنوان تطور الوضع الاقتصادي والتوجهات الإستراتيجية، - المشاركة في المراجعة الدورية للسياسات التجارية مع المنظمة العالمية للتجارة، - الإشراف على إعداد الحوار الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، - تنظيم منتديات وحلقات عمل حول الإطار الاقتصادي الكلي والسياسات والاصلاحات الاقتصادية، - إعداد الوثائق التالية : ✓ وثيقة الظرف الإقتصادي الوطني والعالمي، ✓ الوثيقة الإطارية للتقديرات الأولية لمنوال النمو، ✓ مشروع الميزان الإقتصادي الأولي، ✓ مشروع الميزان الإقتصادي النهائي، ✓ مذكرات تحليلية (الاقتصاد الكلي، تمويل الاقتصاد، متابعة القطاع المالي، تنفيذ ميزانية الدولة)

			نشاط 2: انجاز التحاليل والدراسات المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي	317	تنفيذ برنامج لدعم القدرات في مجال النمذجة الاقتصادية، - إعداد مذكرات حول التطورات النقدية والمالية في إطار متابعة الظرف الاقتصادي، - دراسة ملفات المجالس الوزارية المتعلقة بتمويل الاقتصاد والسياسات المالية، - إعداد التقديرات المتعلقة بالمالية العمومية والتوازن النقدي على المدى القصير والمتوسط وصياغة الأبواب المتصلة بالسياسات المالية في إطار الميزان الاقتصادي السنوي والمخطط الخماسي للتنمية، - المساهمة في صياغة الإصلاحات المتصلة بالقطاع المالي.
الهدف 2: تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	المؤشر 1.2: نسبة إنجاز الدراسات المبرمجة. المؤشر2-2 نسبة تطور عدد النافذين إلى مواقع المعهد	%100 %12	**نشاط 3:** إنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	6251	**الأنشطة البحثية المعلقة بدعم مسار الاصلاحات الهيكلية:** - تحليل ومتابعة مناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات، - انجاز تقرير حول اقتصاد المعرفة، - تحليل التموقع التنافسي والتنافسية الخارجية، - دراسة حول تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - دراسة حول النمو الأخضر - دراسة حول مخاطر الاستقرار المالي. **الأنشطة المتعلقة بتطوير النمذجة وتقييم السياسات** - تطوير واعداد نماذج قياسية في إطار التعاون الفني مع Expertise France: ✓ تطوير أنموذج التوازن العام الديناميكي والعشوائي (DSGE) لمعالجة بعض إشكاليات المالية العمومية والإصلاحات الجبائية ✓ تطوير نموذج تقييم الانعكاس الاقتصادي الكلي والمالي للمتغيرات البيئية GEMMES ✓ تطوير النموذج الاقتصادي القياسي الكلي ✓ تركيز نماذج المحاكاة الجزئية لبعض السياسات على المتغيرات الاجتماعية ✓ اعداد نموذج للتنبؤ حول مناخ الأعمال ✓ تطوير أنموذج المدخلات والمخرجات. **الأنشطة المتعلقة بتحسين جودة موقع واب المعهد ومحتواه:** - تطوير موقع واب جديد للمعهد وفق مواصفات تكنولوجية عالية

					- احداث فضاء خاص صلب موقع الواب للاتصال الداخلي مخصص للموظفين لتسهيل نفاذهم الى الخدمات الإدارية والتبادل الحيني للبيانات. - إصدار دراسات وبحوث وجداول قيادة تتعلق بالأولويات الوطنية - تأمين تنوع الدراسات والبحوث وثراء مضمونها
الهدف 3: دعم جودة المعطيات الإحصائية	المؤشر 1.3: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمج	%100	**النشاط 4:** انتاج الاحصائيات المبرمجة وفقا معايير الجودة: تطوير مناهج تنفيذ برنامج الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية تعزيز التنسيق وحوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء تنفيذ التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024) باعتماد برمجيات وتكنولوجيات حديثة	95047	- توفير كل المستلزمات المادية والبشرية لإنجاز المسوحات، -إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات، - تكوين أعوان العمل الميداني والعمل المكتبي، - إنجاز الأعمال المتعلقة بالمسوحات وذلك بتجميع البيانات الإحصائية ثمّ معالجتها وصولا إلى إنتاج المؤشرات، - إستغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الإطار، - التدقيق في جودة الإحصائيات المنتجة والاستجابة التامة للمواصفات والمعايير الدولية وضمان موثوقية البيانات والمؤشرات الإحصائية وفقا للطرق العلمية المعتمدة، - إستغلال التقنيات الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية، - إحترام روزنامة نشر نتائج الأعمال الإحصائية المبرمجة وفقا للمواصفات الدولية، - التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات، - العمل على مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في المجال الإحصائي خصوصا بعد الجائحة، - مقارنة الإحصائيات المنتجة مع الدول الشبيهة، - توطيد سبل التعاون مع الأجهزة الإحصائية الدولية المتقدمة لإكتساب الخبرة والمعرفة في شتى المجالات الإحصائية وخاصة المناهج والتقنيات - إعداد تقارير مرتبطة بطرق وآليات الاستجابة للمعايير الدولية، - توفير الآليات المناسبة التي تمكن من الإستجابة لطلبات المستعمل وذلك بـ:
	المؤشر 2.2: احترام روزنامة النشر	%100			

					* توفير المعلومة للمستعمل في الإبان وبشتى أشكالها: الورقية والرقمية، * مواصلة تطوير موقع الواب بما يسهل الولوج للمعلومة * توفير التقنيات الحديثة * تكوين فريق العمل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
المعهد الوطني للإحصاء	دعم جودة المعطيات الإحصائية	- انجاز المسوحات الدورية لتوفير المؤشرات الإحصائية في مختلف الميادين والقطاعات. - دعم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي عبر تعزيز التنسيق في إطار المنظومة الوطنية للإحصاء والتي تشمل: - **مجال الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية:** - مواصلة إنجاز مراحل التعداد العام للسكان والسكنى 2024 - المسح الوطني حول التشغيل - المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2025 (الأعمال التحضيرية) - إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية التحتية،	95047

		– معالجة بيانات الحالة المدنية، – معالجة ونشر إحصائيات أجور وخصائص الوظيفة العمومية، – **مجال الإحصائيات الاقتصادية** – إنجاز المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية لسنة 2023 وتحيين سجل المؤسسات. – **انتاج مؤشرات الظرف الاقتصادي:** – **الحسابات القومية:** – **مجال الإحصائيات الجهوية عبر** تخطيط وبرمجة البحوث الميدانية مع توظيف تطبيقات معلوماتية للمراقبة الحينية ونظم المعلومات الجغرافية، – **على مستوى تطوير أعمال النشر وإدماج التكنولوجيات الحديثة** – تطوير موقع واب المعهد، – تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة في كامل مراحل السلسلة الإحصائية، – مواصلة مواكبة التطورات المنهجية والتقنية للإحصاء – **تعزيز التنسيق الإحصائي والتعاون الدولي وأعمال المساندة** ومواصلة إبرام الاتفاقيات مع وزارات ومؤسسات عمومية وتنفيذ برامج التعاون الدولي "مدستات 5" والتعاون مع الجهاز الإحصائي الكوري الجنوبي، – **تحسين التصرف والحوكمة** – اعتماد البرمجية المتعددة الوظائف الإدارية والمالية، – مراجعة الهيكل التنظيمي وقانون إطار، – وتحسين ظروف العمل	
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	تحسين جودة الدراسات والتحاليل وتصويبها وفق الأولويات	– إنجاز الأنشطة البحثية المتعلقة بدعم مسار الاصلاحات الهيكلية – إنجاز الأنشطة المتعلقة بتطوير النمذجة وتقييم السياسات – إصدار جداول قيادة – إصدار مؤشرات التنافسية ومناخ الأعمال ومؤشر التنمية الجهوية ومتابعة تحينها	6251

		– المساهمة في أشغال اللجان الوطنية والقطاعية والمعنية بدراسة الشأن التنموي – التفتح على الهياكل العمومية لإنجاز دراسات وبحوث مشتركة – التعاون مع مراكز بحوث في إطار التعاون الدولي	

3الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	30926	34002	34710	708	2.5%
نفقات التسيير	2276	2906	3160	254	8.7%
نفقات التدخلات	15620	64282	64306	24	0.0%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	48822	101190	102176	986	1.0%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	30926	34002	34175		
نفقات التسيير	2276	2906	3160		
نفقات التدخلات	15620	64282	64306		
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	48822	101190	102176	104528	80440
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	49267	101927	102707	104948	80660

تقدر جملة نفقات برنامج التوازنات الجملية والاحصاء لسنة 2024 بحوالي 102176 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 101190 ألف دينار مقدرة بقانون المالية لسنة 2023، أي بزيادة طفيفة تقدر ب1.0%. علما بأن هذه التقديرات تتضمن اعتمادات في حدود 56000 ألف دينار بعنوان التعداد العام للسكان والسكني لسنة 2024. وستشهد سنة 2025 ارتفاعا في الإعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار باعتبار برمجة المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر وأيضا المسح الوطني حول التشغيل والأجور لدى المؤسسات.

البرنامج عدد 2: دعم التنمية القطاعية والجهوية

رئيس البرنامج: السيد سمير لزعر

(بداية من أوت 2023)

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

يرتكز برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية على ضبط التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية وذلك من خلال:

- المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية،
- بلورة سياسات التنمية الجهوية،
- برمجة ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية،
- قيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة،
- التنسيق بين مختلف المتدخلين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ،
- متابعة تطور المؤشرات التنموية المتعلقة خاصة بمؤشرات البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية على المستويين الجهوي والوطني.
- التنسيق بين هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) لضمان تكامل التدخلات بمختلف أبعادها،

ويهدف البرنامج بالأساس إلى:

1. قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة،
2. التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة،
3. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030،
4. المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق،
5. مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار،

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية:

1. البرنامج الفرعي الأول " **تطوير عملية التخطيط والمتابعة والتقييم** " ويتضمن ثلاث أهداف حدد لقيسها خمسة مؤشرات لقيس الأداء،
2. البرنامج الفرعي الثاني" **مساندة التنمية الجهوية والمحلية**" يعمل على تحقيق هدفين حدد لقيسهما أربعة مؤشرات قيس أداء.

2.1 الهياكل المتدخلة

يضم البرنامج كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 2-1: قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة**

يندرج الهدف المتعلق بقيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة في إطار تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر من خلال المساهمة في إعداد وتقييم الاستراتجيات والسياسات القطاعية وقيادة إعداد مخططات التنمية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الجهوية بالتنسيق مع مختلف الهياكل والوزارات المتدخلة والحرص على تناسقها مع الأهداف والأولويات الوطنية وبلورة سياسات التنمية الجهوية ، والتوجه نحو تخطيط أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العمل على تطوير تقنيات التخطيط، ومتابعة البرامج والمشاريع القطاعية والجهوية المدرجة بالمخطط. وقد حدد لقيس أدائه ثلاث مؤشرات وهي:

1. إعداد الوثيقة التوجيهية
2. صياغة وثيقة المخطط
3. متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

- **المؤشرات:**

✓ **<u>المؤشر 1.1.2: إعداد الوثيقة التوجيهية</u>**

صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035، تمثل إطارا مرجعيا لإعداد المخطط التنموي 2023-2025 والمخططات الموالية.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-1: إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	1	-	-	-	-

تمت المصادقة على الوثيقة التوجيهية " تونس 2035" ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والتي تمثل رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035 وقاعدة للحوار بين القوى الحية والفاعلة في البلاد واطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2023 –2025).

✓ **المؤشر 2.1.2: صياغة وثيقة المخطط**

تتضمن الوثيقة السياسات العمومية والاصلاحات والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2023-2025.

- **تقديرات المؤشر 2.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-2: صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	1	–	–	–	–

تمت المصادقة على وثيقة المخطط الثلاثي للفترة (2023 – 2025) ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022.

✓ **المؤشر 3.1.2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط**

في إطار تجسيم استراتيجية البرنامج فيما يتعلق بمتابعة إنجاز المشاريع العمومية، يتم إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي يضبط نسب إنجاز المشاريع والبرامج والنظر في المشاريع التي تشكو صعوبات في التنفيذ والمشاريع المعطلة من أجل إيجاد حلول ملائمة لرفع الإشكاليات والصعوبات كما يمكن التقرير من تقييم الخطة التنموية بمختلف القطاعات والجهات. وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-3: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

سيتم خلال الثلاث سنوات القادمة متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في المخطط واعداد تقرير سنوي في الغرض. مع الإشارة أنه تم سنة 2022 إعداد تقرير حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2016-2020 والذي تم اعتماده كوثيقة مرجعية في إعداد المخطط التنموي 2023-2025 وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

- **الهدف 2-2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة**

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على الرفع من نجاعة ومردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع المقترحة من الوزارات القطاعية قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة قابلية الانطلاق في انجاز المشروع (التقدم في الدراسات والتصفية العقارية...) .

وفي هذا الإطار، تتولى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة للمصادقة عليها ثم إلى وزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة حسب الإمكانيات المالية المتاحة. وقد حدد لقيس أدائه مؤشر يتعلق بإعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

✓ **المؤشر 1.2.2: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية**

يتمثل المؤشر في إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية التي تتولى دراسة ملفات المشاريع المقترح برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي ثم إحالة قائمة المشاريع التي حظيت بالموافقة إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية لإدراجها بميزانية الدولة.

✓تقديرات المؤشر 1.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-2-1: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

سيتواصل توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية وتعميمه على كل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية من خلال دراسة المشاريع المقترحة بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية وإعداد قائمة المشاريع المصادق عليها وارسالها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

- **الهدف 2-3: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030**

يعكس هذا الهدف بيان التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة الأمم المتحدة 2030)

وقد حدد لقيس أدائه مؤشر يتعلق بإعداد تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

✓**المؤشر 1.3.2: تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

يتمثل المؤشر في إعداد تقرير يبرز الإنجازات المسجلة والصعوبات والعراقيل والتحديات المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها وتقاسمها مع باقي دول العالم.

✓تقديرات المؤشر 1.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-3-1: تقرير وطني طوعي حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	0	1	0	1	0

يتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وسيكون التقرير القادم سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى ان تونس احتلت المرتبة 60 على المستوى العالمي والأولى عربيا وافريقيا في مجال التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- **الهدف 2-4: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على المستوى الجهوي والمحلي**

يتناغم هذا الهدف الاستراتيجي مع رؤية "مهمة الاقتصاد والتخطيط" من خلال برمجة مشاريع تهدف لتحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق وتشجيع الباعين الشبان على بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية) والتي تمكن من الرفع من مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية في مناطق التدخل.

وقد حدد لقيس أدائه مؤشران:

1. تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

2. عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

✓ **المؤشر 1.4.2: تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية**

يعتبر إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتطورها وثيقة مرجعية يتم اعتمادها من قبل كل المتدخلين. وحيث تساهم البرامج الخصوصية للتنمية من الرفع من مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية في مناطق التدخل سيتواصل إعداد هذا التقرير خلال السنوات القادمة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.4.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-4-1: تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

يتواصل إعداد تقرير حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية الذي هو بمثابة وثيقة مرجعية.

✓ **المؤشر 2.4.2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية**

يتمثل في احتساب عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية (برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية: موارد الرزق واعتماد الانطلاق)

✓تقديرات المؤشر 2.4.2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-4-2: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	4078	6115	7400	9064	6600

سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2024 و2025 في حين سينخفض سنة 2026 والتي تتزامن مع توقع إتمام برنامج التنمية المندمجة.

- **<u>الهدف 2-5: دفع الاستثمار الخاص</u>**

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على مساندة التنمية بالجهات عبر دفع الاستثمار الخاص وذلك من خلال:

- ✓ المساهمة في تمكين الباعثين الذين يرغبون في بعث مشاريع صغرى أو متوسطة من التمويل الذاتي لإنجاز مشاريعهم،
- ✓ العمل على إنجاز الدراسات وترويج التراب الجهوي وتثمين فرص التعاون الدولي اللامركزي.
- ✓ التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات
- ✓ إعداد حوامل التسويق الجهوي (لوحات بيانية تبرز إمكانيات الولايات والإقليم للمشاركة بها في أيام إعلامية وبمعارض...)

وقد حدد لقيس أدائه مؤشران:

1. عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق،
2. عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

✓ **المؤشر 1.5.2: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق**

يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار آلية اعتماد الانطلاق 1 و2 وذلك بالتنسيق مع البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.5.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-6-1: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2179	2546	2700	2800	2900

ستشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال الثلاث السنوات القادمة وذلك لتوقع توسيع قاعدة المنتفعين بالآلية.

✓ **المؤشر 2.5.2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها**

يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص وذلك بإعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية ومرافقة الباعثين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.5.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-5-2: عدد المشاريع	عدد	518	620	640	650	660

الخاصة التي تمت دراستها	المشاريع					

سيشهد نسق إعداد دراسات المشاريع الخاصة ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة وذلك مع العودة التدريجية للحركية الاقتصادية خاصة بعد الركود الذي تسببت فيه مخلفات جائحة كورونا.

2.- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية للأنشطة لسنة 2024	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف1: قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة	إعداد الوثيقة التوجيهية	–	تخطيط التنمية	686	- مراسلة مختلف الوزارات والمجالس الجهوية لإعداد تقارير المتابعة طبقا لمنوال يعد في الغرض - عقد جلسات عمل حوصلة التقارير القطاعية والجهوية وإعداد تقرير تأليفي إعداد منوال للمتابعة الدورية للمخطط على مستوى الجهوي والقطاعي
	صياغة وثيقة المخطط	–			
	تقرير حول متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	1			
الهدف2: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	1	أدارة وتقييم الإستثمارات العمومية	243	عقد اجتماعات اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية ودراسة كل المشاريع المقترحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية دراسة جاهزية المشاريع المقترحة وتقييم جدواها والمصادقة على إدراجها بالميزانية
الهدف3: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030	تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين لصياغة التقرير الوطني		الوقوف على مدى توصل الدولة التونسية الى إدراج اهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها وبرامجها التنموية ومساهمتها في بلوغ هذه الأهداف وتحيين مختلف المؤشرات
الهدف4 المساهمة في تحسين ظروف	تقرير سنوي حول مؤشرات البنية	1	إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	551269	عقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف الأطراف المعنية للحصول

العيش ودعم موارد الرزق	الأساسية والاجتماعية				على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتقرير
	عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	7400	إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	110723	تسهيل عمليات إحداث المشاريع الفردية المنتجة والانتصاب للحساب الخاص
الهدف5 دفع الاستثمار الخاص	عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	2700	مساندة التنمية الجهوية والمحلية	14112	إعداد تقارير متابعة دورية حول إنجازات آلية اعتماد الانطلاق
	عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	640			–الإحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي

3.2 – مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
المندوبية العامة للتنمية الجهوية	المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق	مساندة التنمية بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة والنهوض بالإستثمار الخاص وتحقيق توازن بين مختلف الجهات وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل وذلك من خلال توفير البنية التحتية الجماعية والبنية التحتية المنتجة	110723
		المساهمة في دعم التشغيل لفائدة الباعثين الشبان من خلال تشجيعهم على بعث المشاريع الفردية ومرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع	
المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية	قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة	توفير المساعدة والمرافقة الفنية للمجالس الجهوية للتنمية لحسن إعداد ومتابعة مخططات التنمية الجهوية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية .	14112
	دفع الاستثمار الخاص	دعم ومساندة الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي من خلال الإحاطة الفنية بالمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص	

		الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات،	

الوحدة: ألف دينار

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

يندرج إعداد مشروع ميزانية برنامج **دعم التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2024** في إطار الأهداف والمقتضيات الواردة ضمن **منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 11 المؤرخ في 13 افريل 2023** خاصة منها المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيدها وحسن توظيف الموارد البشرية والحرص على ترشيد نفقات التسيير والتحكم في الطاقة من خلال وضع خطة للتحكم في الإستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة إلى جانب إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة لاستكمالها وخاصة منها المعطلة.

كما تم اعتماد صيغة المنظور البرامجي لإعداد مشروع ميزانية البرنامج لسنة 2024 وذلك طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وفي هذا الإطار تم اعتماد برمجة تمتد على ثلاث سنوات للفترة الممتدة بين 2024–2026 تضمن الترابط بين التدخلات وتسلسلها الزمني والربط بين أداء البرامج والاعتمادات المقترحة.

وقد تم برمجة نفقات البرنامج على المدى المتوسط استنادا إلى المهام المناطة بعهدة الإدارات والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار إلى العناصر الأساسية التالية:

نفقات التأجير

- اقتراح انتدابات جديدة بداية من سنة **2024** تستجيب للنقص المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض المهام والاختصاصات ذات الأولوية القصوى (أساسا أعوان تنفيذ في اختصاص التنظيف والحراسة والسياقة)
- تدعيم مختلف الإدارات المعنية بالبرنامج عبر الترخيص في اعتماد آليتي الالحاق والتعاقد وذلك لتجاوز النقص الكبير المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض الاختصاصات ذات الأولوية باعتبار عدم القيام بانتدابيات جديدة منذ سنوات وحتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة،

- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة مع توفير الدورات التكوينية اللازمة،

- الأخذ بعين الاعتبار للانعكاس المالي لتطور الحياة المهنية للأعوان ولبرنامج الترقيات السنوية والتسميات في الخطط الوظيفية،

❖ **نفقات التسيير**

- الحرص على التقيد بمقتضيات منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 11 المؤرخ في 13 افريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بمزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها وإحكام توزيعها على ألا تتجاوز نسبة التطور **2,5 %**،

- برمجة الحاجيات الفعلية للوزارة والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وضمان تغطية النفقات المترتبة عن نشاطها بالأخذ بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وإحكام التصرف في أسطول السيارات.

❖ **نفقات التدخلات**

✓ **الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية**

- **مواصلة توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية:** يعتبر الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية من اهم الإصلاحات التي تم احداثها في سبيل تطوير التصرف في نفقات الاستثمار وانتقاء المشاريع للرفع في نسب الاعتمادات المبرمجة وضمان الشروط الأساسية للتقدم في انجاز المشاريع.

- كما سيتم خلال الفترة المقبلة مواصلة تطبيق منظومة "ترتيب" التي تم تطويرها بالتعاون مع كافة المتدخلين ليتسنى ترتيب المشاريع المرشحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات حسب الأفضلية بما سيمكن من تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية الأفضل.

▪**دعم التخطيط الوطني والجهوي:** سيتواصل خلال السنة القادمة تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025 الذي يكتسي أهمية بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات والتحولات

المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي واعتماد منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة

▪**متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030:** تمثل الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية نقطة الاتصال الوطنية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وعلى هذا الأساس تتولى الوزارة التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين من وزارات ومؤسسات ومجتمع مدني الى جانب المنظمات الوطنية للتعريف ونشر هذه الأهداف وتحديد مؤشرات القيس وضبط الأولويات.

▪**البرنامج الجهوي للتنمية:** سيتم التقليص بحوالي 10% من الاعتمادات المبرمجة لعنصر تحسين ظروف العيش مقارنة بالاعتمادات المخصصة للبرنامج لسنة 2023.

▪ **برنامج الحضائر الجهوية**: ستواصل مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط الإشراف على البرنامج من خلال متابعة خلاص العملة وفتح الاعتمادات بعنوان مصاريف التغطية الاجتماعية بالنسبة للعملة المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بالإضافة الى العمل على إدماج بقية الدفعات (2 و 3 و 4 و5) من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية ضمن اللجنة الفنية المحدثة تحت إشراف رئاسة الحكومة طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.

بالإضافة إلى العمل على إحالة ملف من تفوق أعمارهم 60 سنة من عملة الحضائر على مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية لتفعيل الإجراءات الواردة بالأمر المذكور أعلاه.

✓ **المندوبية العامة للتنمية الجهوية**

- اقتراح تخصيص اعتمادات لأشغال صيانة المقر المركزي وإقتناء وتركيز مصعد كهربائي
- اقتراح القيام بدراسة فنية اولية حول إمكانية إنتاج الكهرباء بتقنية الطاقة الشمسية المتجددة (énergie solaire photovoltaïque) وذلك بتركيز لاقطات للطاقة الشمسية على مساحة فوق بناية المقر الإجتماعي وبمأوى السيارات مما سيوفر للمندوبية كمية كافية من الكهرباء قادرة على تغطية حاجياتها من الطاقة الكهربائية بكلف جملية تقدر بـ 300 أ.د

▪ **برنامج التنمية المندمجة**

- إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة،
- استكمال الإنجاز المادي للقسطين الأول والثاني
- إتمام تنفيذ مشروعي التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين
- مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج وتسريع نسق إنجازها

✓ **ديوان تنمية الشمال الغربي**

- برمجة إنجاز دراسة حول الغطاء النباتي وآثاره على التغيرات المناخية بإقليم الشمال الغربي.
- إنجاز فيلم ترويجي للإستثمار بإقليم الشمال الغربي
- تنظيم ومشاركة في أيام إعلامية (تحسيسية، ترويجية، المشاركة بمعارض، ندوات...).
- اقتناء تجهيزات إعلامية وتجهيزات مختلفة.
- تدعيم أسطول السيارات بـ 3 سيارات إدارية (مصلحة)

✓ **ديوان تنمية الوسط الغربي**

- إعداد دراسة معمقة حول منظومة الخضر والغلال بإقليم الوسط الغربي وذلك لوضع التمشي العملي لإحكام ربط مختلف حلقات هذه المنظومة وتحديد سلسة القيم المضمنة بها كما تأخذ الأولوية نظرا لأهمية الإنتاج الجهوي الفلاحي وتنوعه وامتداده الجغرافي والزمني على مختلف الفصول والهدف منها تثمين المنتوجات الفلاحية الخصوصية بالإقليم والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية.
- تنظيم ندوة خاصة لتقديم مخرجات "الدراسة الإستراتيجية الوسط الغربي في أفق 2050».
- تركيز منظومة التصرف الالكتروني للمراسلات الإدارية (عليسه) وذلك بصفة تدريجية مما يمكن الديوان من رقمنة جميع المراسلات وتوحيد طرق التصرف فيها والمتابعة الشاملة لمختلف الوثائق الصادرة والواردة لضمان نجاعة عمل الإدارة.
- اقتناء02 سيارات نفعية لتدعيم أسطول السيارات التابعة للديوان وتعويض السيارات التي زال الإنتفاع بها.

✓ **ديوان تنمية الجنوب**

- برمجة إنجاز دراسة إمكانية إنتاج الكهرباء بتقنية الطاقة الشمسية المتجددة (énergie solaire photovoltaïque)

- برمجة نفقات أكيدة لإنجاز عمليات تهيئة المقر الاجتماعي للديوان ومقرات الإدارات الجهوية للتنمية الراجعة له بالنظر (نفقات صيانة المصعد، نفقات تهيئة البناءات وصيانتها، اقتناء تجهيزات ...) وتجديد أسطول السيارات خلال سنوات 2024، 2025 و2026.)
- مواصلة ارساء منظومة السلامة المعلوماتية والتي شرع الديوان في انجازها منذ سنة 2019

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) – (2)	النسبة %
نفقات التأجير	18811	20386	21061	675	3.3%
نفقات التسيير	1229	1520	1631	111	7.3%
نفقات التدخلات	443324	645761	654341	8580	1.3%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	463365	667667	677033	9366	1.4%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	18811	20386	21061	22406	23278
نفقات التسيير	1229	1520	1631	1599	1642
نفقات التدخلات	443324	645761	654341	696247	729053
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**463365**	**667667**	**677033**	**693252**	**753483**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**463908**	**668228**	**677582**	**693762**	**753973**

البرنامج عدد 3: التعاون الدولي

اسم رئيس البرنامج : فتحي بن ميمون

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: اوت 2023

3- تقديم البرنامج

1-1 استراتيجية البرنامج :

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي والتوازنات المالية العمومية لسنة 2024، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل جملة من المشاريع والبرامج.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض. كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيتواصل خلال سنة 2023 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2022 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

وتتميز الفترة القادمة بالانطلاق في تنفيذ المخطط التنموي للفترة 2023-2025 وبالتالي العمل على تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية المضمنة ضمن المخطط.

التعاون الفني

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في إطار التعاون الثلاثي والتعاون جنوب–جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج التعاون الدولي من برنامج فرعي: التعاون المالي والفني وفاعل عمومي وحيد يتمثل في الوكالة التونسية للتعاون الفني

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

الهدف 1-3: دعم التعاون المالي من خلال العمل على دعم القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة وتحسين حجم السحوبات.

المؤشرات

المؤشر 1.1.3: حجم التعهدات المالية المبرمة

تقديرات المؤشر 1.1.3

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 1.1.3:حجم التعهدات المالية المبرمة	مليون دينار	2824	3700	7090	5140	5140
حجم السحوبات	مليون دينار	5572	6192	6349	7814	7295

المؤشر2.1.3: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

تقديرات المؤشر2.1.3

مؤشرات قيس أداءالهدف	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2.1.3:حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	%	197	167	89	152	142

الهدف 2.3 : دعم التعاون الفني

المؤشرات:

المؤشر 1.2.3: تطور عدد المتعاونين المنتدبين سنويا بـ 10%:

القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية بـ10% مقارنة معدل عدد المتعاونين المنتدبين خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022).

تقديرات المؤشر 2.2.3

مؤشرات أداء	**الوحدة**	**إنجازات 2021**	**2202**	**تقديرات**		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.2.3: تطور عدد المتعاونين المنتدبين	%	59.2	3	10	10	10
(حجم الانتدابات)	عدد	2486	3511	2801	3052	3301

المؤشر2.2.3 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب :

تقديرات المؤشر2.2.3

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2202	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2.2.3: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب–جنوب	عدد	128	141	108	122	137
نسبة التطور	%	%327	%10	%30	%30	%30

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة (ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
دعم التعاون المالي	حجم التعهدات المالية المبرمة.	5140	التعاون المالي	66592	
	حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة	152%			
دعم التعاون الفني	تطور عدد المتعاونين سنويا	%10	التعاون الفني	6524	- إحداث نقلة نوعية في عمل الوكالة التونسية للتعاون الفني وآلياتها باستعمال التقنيات الحديثة وشبكة المعلومات - تنويع خدمات الوكالة وتجديدها اعتمادا على التطورات الحاصلة في مجال التحول الرقمي والتطور التكنولوجي - في إطار الترفيع في نسبة المنتدبين بالأسواق الجديدة سيتم العمل على: • مزيد التعريف بالوكالة والتعريف بمهامها ومشمولاتها • مزيد التعريف بالكفاءات التونسية ومخرجات التعليم العالي والتكوين المهني والعمل على الاعتراف بالشهادات العلمية التونسية ومطابقتها لنظيراتها مع مختلف البلدان الطالبة. • تطوير آليات الرصد واليقظة وجمع وتبويب البيانات والمعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية • توجيه عمليات الاستكشاف بالخارج للقطاعات والتخصصات الأكثر توفرا في تونس والعمل على تحسيس السلط المعنية والمؤسسات التعليمية والمهنية بالتخصصات والكفاءات المطلوبة بالسوق العالمية والتي لا تتوفر بالعدد الكافي في تونس • تطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين وابرام اتفاقيات تعاون في الغرض • إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكاتب الوكالة بالخارج
	عدد المشاريع المنجزة في اطار التعاون جنوب-جنوب	%30			

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
الوكالة التونسية للتعاون الفني	تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج تنمية نشاط التعاون جنوب – جنوب	• مزيد التعريف بالوكالة والتعريف بمهامها ومشمولاتها • مزيد التعريف بالكفاءات التونسية ومخرجات التعليم العالي والتكوين المهني والعمل على الاعتراف بالشهادات العلمية التونسية ومطابقتها لنظيراتها مع مختلف البلدان الطالبة. • تطوير آليات الرصد واليقظة وجمع وتبويب البيانات والمعطيات المتعلقة بسوق العمل الدولية • توجيه عمليات الاستكشاف بالخارج للقطاعات والتخصصات الأكثر توفرا في تونس والعمل على تحسيس السلط المعنية والمؤسسات التعليمية والمهنية بالتخصصات والكفاءات المطلوبة بالسوق العالمية والتي لا تتوفر بالعدد الكافي في تونس • تطوير الشراكة مع مختلف المتدخلين وابرام اتفاقيات نعاون في الغرض • إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمكاتب الوكالة بالخارج • وضع خطة اتصالية تمكن من التعريف بالوكالة وبالعمل في نطاق التعاون الفني • توسيع مجال إسداء الخدمات عن بعد لفائدة المترشحين • مزيد مرافقة المترشحين في إعداد ملفات ترشحهم وتقديمها والتركيز على المهارات الذاتية المطلوبة إلى جانب المهارات المهنية • تحديث مصنف المهن والمنظومة الاعلامية المستعملة لتوسيع مجال البحث عن الترشحات وفق المهارات المطلوبة والكفاءات المهنية والذاتية المرتبطة بالمهن • توطيد علاقات الشراكة مع مختلف الهياكل المنظمة للمهن.	6524

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى2024-2026

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) – (2)	النسبة %
نفقات التأجير	5598	6864	7122	258	3.8%
نفقات التسيير	614	791	811	20	2.5%
نفقات التدخلات	392	630	860	230	36.5%
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية	47862	55700	64323	8623	15.5%
المجموع	54466	**63985**	**73116**	**9131**	**14.3%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	5598	6864	7122		
نفقات التسيير	614	791	811		
نفقات التدخلات	392	630	860		
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية	47862	55700	64323		
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	54467	63985	73116	74870	79400
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	54976	64095	73196	74870	79400

يتوقع أن تتطور الاعتمادات المخصصة لنفقات البرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية خلال سنة 2024 بنسبة 15.5% مقارنة بسنة 2023 و تفسر هذه الزيادة بالترفيع في الإعتمادات المخصصة للمساهمة في رأس مال المؤسسات المالية الدولية توقيا من تقلبات سعر الصرف ولإدراج مساهمة جديدة في رأس مال صندوق أفريقيا 50 بالإضافة إلى الترفيع في نفقات مشاريع الوكالة التونسية للتعاون الفني وبرمجة الزيادات في الأجور.

البرنامج عدد 4: الإحاطة بالاستثمار

اسم رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك
مدير عام الإدارة العامة للمشاريع الكبرى

تاريخ توليه قيادة البرنامج: 28 فيفري 2019

1- تقديم البرنامج

1.1 الا ستراتيجية

تندرج سياسات وتوجهات البرنامج خلال سنة 2024 في اطار تجسيم ما تم اقراره من سياسات عمومية في هذا المجال ضمن المخطط التنموي 2023-2025 وياتي ذلك في في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في علاقة خاصة بالصعوبات الاقتصادية الدولية جراء تاثيرات الحرب في اكرانيا وما يشهده المحيط الاقليمي في المنطقة المتوسطية من منافسة متزايدة لاستقطاب الاستثمارات.

واعتبارا للوضع الاقتصادي على المستوى الوطني الذي تميز خلال السنوات الأخيرة خاصة بتراجع مساهمة الاستثمار الخاص في دعم العمل التنموي، يكتسي العمل على دعم الاستثمار الخاص أهمية واولوية خاصة بالنظر لدوره الهام في معاضدة المجهود التنموي الوطني ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بـتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص جديدة لطالبي الشغل والنهوض بالتصدير وتنويع الأسواق الخارجية والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والمساهمة في دعم التنمية بالجهات الداخلية.

وتهدف السياسات العمومية في هذا الاطار بالأساس الى :

تطوير الاستثمار الخاص مواكبة لمتطلبات التنمية وخاصة في القطاعات الواعدة التي من شانها الترفيع في القيمة المضافة،

توفير الظروف الملائمة لتطوير مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في رفع التحديات الوطنية المتعلقة خاصة بالتحولات الرقمية والتحولات البيئية والتحولات الطاقية

توجيه رسائل إيجابية للمستثمرين التونسيين والأجانب خاصة من خلال الانفتاح التدريجي للقطاعات التنافسية والعمل على تبسيط الاجراءات المتعلقة بتراخيص الاستثمار والإجراءات الإدارية والتقليص في الآجال المستوجبة المتعلقة بعملية الاستثمار وممارسة الاعمال.

إرساء حوكمة ناجعة للاستثمار عبر احكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية خاصة من خلال رقمنة الخدمات وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار

دعم الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية في إطار تثمين مستوى الجهات والقطاعات

2.1 الهياكل المتدخلة

يشمل نشاط هذا البرنامج الهياكل التالية :

المصالح المركزية الراجعة بالنظر للهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار على مستوى الوزارة

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

الهيئة التونسية للاستثمار

الصندوق التونسي للاستثمار

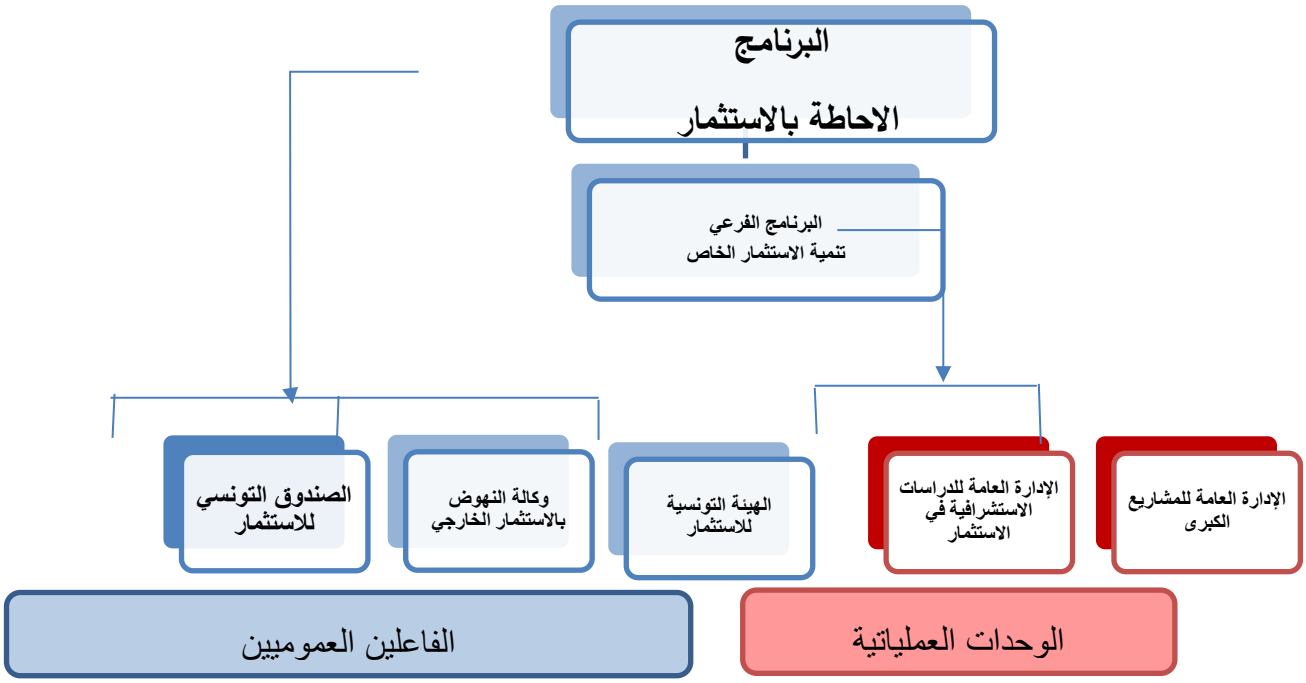

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال

يترجم هذا الهدف اجمالا تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في تطوير الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وذلك من خلال ضبط سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال ومتابعة المشاريع الكبرى

المؤشرات:

المؤشر 1.1.4: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة:

تمّ إدراج هذا المؤشر لمتابعة الهدف المرسوم لتحسين مناخ الاستثمار وذلك عن طريق تقييم منظومة الاستثمار واقتراح الإجراءات الكفيلة بتشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة نسق تطوره.

ويندرج في هذا الإطار:

إعداد نصوص تشريعية في شكل مشاريع قوانين أو نصوص ترتيبية في شكل أوامر وقرارات ذات علاقة بمناخ الاستثمار وخاصة منها التنقيحات المتعلقة بقانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية أو إجراءات قانونية أخرى مقترحة في إطار قوانين المالية أو قوانين خاصة أو أوامر حكومية لتحسين مناخ الاستثمار (الإجراءات، الحوافز، حوكمة الاستثمار،...)

الاستشارات وذلك في إطار إعداد مذكرات لإبداء الرأي في مقترحات الوزارات أو الهياكل والمنظمات المهنية حول تحسين مناخ الاستثمار وكذلك في إطار مساهمة الإدارة العامة في إعداد مخطط التنمية والميزان الاقتصادي،

تقارير التقييم حول مختلف الإجراءات المعتمدة لتحسين مناخ الاستثمار على غرار إعداد تقييم لقانون الاستثمار ومدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في مجال الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وإنجاز المشاريع: يتم إعداد هذه التقارير على ضوء متابعة لمشاغل المستثمرين والإحاطة بهم سواء بصفة مباشرة أو من خلال طلبات الهياكل المهنية أو الوزارات والهياكل العمومية.

تقديرات المؤشر 1.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	عدد	190	250	200	200	200

ترتكز التوقعات الخاصة بهذا المؤشر بالأساس على مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار والإحاطة بالمستثمرين ومساندة المؤسسات فضلا عن تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار ودعم مجالات التعاون الدولي في الاستثمار.

وتشمل التدخلات في هذا المجال:

- المساهمة في مواكبة وتفعيل استراتيجية الاستثمار الخاص والتي تم ارساءها والمرتكزة أساسا على:

- مخرجات التواصل مع القطاع الخاص خلال مختلف دورات الحوار المجرات سنتي 2022 و2023 التي تمخض عنها العديد من الإجراءات التي يتم العمل على تفعيلها ويتواصل ذلك سنة 2024 من اجل توفير افضل الظروف لتطوير وتحسين مناخ الاعمال انطلاقا من تطلعات القطاع الخاص.
- الرؤية الاستراتيجية لتونس في أفق 2035 وذلك في الجزء المتعلق بالاستثمار الخاص،
- المخطط التنموي 2023-2025 في ابوابه المتعلقة بالاستثمار الخاص لاسيما ان هذا المخطط قد تم اعداده في إطار تشاركي مع مختلف المتدخلين وخاصة القطاع الخاص

- مواصلة العمل إجراء تعديلات على الإطار الحالي للاستثمار لتكريس التكامل بين مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار وتحسين النجاعة خاصة في اتجاه: تبسيط الوثائق المستوجبة لإنجاز المشاريع، توحيد كافة التصنيفات المتعلقة بالاستثمار من قبل مختلف الهياكل المعنية، العمل على جمع الحوافز المسندة للاستثمار في إطار واحد وتوحيد المفاهيم وترسيخ قاعدة الاستهداف في نظام الحوافز
- تبسيط الحوكمة الحالية للاستثمار من خلال توضيح دور كل هيكل وخلق تكامل فيما بينها خدمة للمستثمر
- إحداث لجان دائمة لتقييم ومتابعة تفعيل مختلف النصوص والإجراءات المتعلقة بالاستثمار

المؤشر 2.1.4: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

يندرج هذا المؤشر في إطار التشجيع على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع المستثمرين التونسيين على الاستثمار بالخارج. ويتعلّق هذا المؤشر بـ:

متابعة التشريع الدولي للاستثمار وإجراء دراسات مقارنة وتحديد مجالات تطويره على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك من خلال الاشراف على ملف الاتفاقيات الدولية للاستثمار وطلبات التفاوض حولها وتقييم مختلف الاتفاقيات الحالية ومراجعتها واعتماد خطة عمل لإبرام اتفاقيات في الغرض مع البلدان الواعدة.

متابعة برامج العمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" في مجال الاستثمار على مستوى نقطة الاتصال الوطنية التي تم تركيزها على مستوى الإدارة العامة والتي تعنى بالتعريف المبادئ التوجيهية

للمنظمة حول الشركات المتعددة الجنسيات وفض النزاعات حولها وذلك في إطار تكريس المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الأجنبية بتونس،

المساهمة في أعمال لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تقديرات المؤشر 2.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	عدد	30	20	30	30	30

تعتمد التوقّعات في هذا المجال على توجّهات برنامج العمل في مجال تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وفي مجال تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية بالمؤسسات للسنوات المقبلة.

في مجال تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار يتضمّن برنامج العمل بالأساس أشغال المفاوضات لتحيين مخزون الاتفاقيات الثنائية للاتفاقية (54 اتفاقية) ومواصلة المفاوضات الإقليمية والدوليّة خاصّة من خلال:

مواصلة المفاوضات الثنائية بخصوص تحيين بعض الاتفاقيات على إثر تحديد أولويات المراجعة،

مواصلة المفاوضات الثنائية لإبرام اتفاقيات جديدة في هذا الإطار،

مواصلة المفاوضات متعددة الأطراف في المجال الإفريقي(ZLECAF) والعربي (الاتفاقية العربية للاستثمار) والإسلامي (OIC) ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (CNUDCI) في إطار مراجعة المنظومة الأممية لفض النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار،

مواصلة أشغال التعاون الفنّي مع المؤسسات الدولية والإقليمية في هذا المجال بهدف دعم قدرات فريق العمل من خلال تنظيم دورات تكوينيّة في عدد من المجالات المتعلّقة باتفاقيات الاستثمار وبمهارات الاتصال والتفاوض.

وفي مجال تكريس مبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المعتمدة في إطار المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تمّ خلال سنة 2023 الإعلان الرسمي عن تركيز نقطه الاتصال الوطنية التونسية في إطار الملتقى الوطني الذي تم تنظيمه يوم غرّة جوان 2023 بمساهمة منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ووكالة التعاون الألماني (GIZ). وتمّ كذلك خلال هذا الملتقى، تقديم النتائج الأوليّة للدراسة التي تمّ انجازها في إطار اشغال نقطه الاتصال الوطنية والمتعلّقة بالسياسات العموميّة في مجال التصرف المسؤول للمؤسسات. كما تم في نفس الإطار تنظيم ورشات تكوين خلال يومي 30 و31 ماي 2023 لفائدة أعضاء فريق العمل المشرف على نقطه الاتصال الوطنيّة التونسيّة والذي يعتمد على تركيبه ثلاثيّة تضم ممثلين عن الوزارات والهياكل العموميّة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

ويتضمّن برنامج العمل خلال الفترة القادمة من سنة 2023 وسنة 2024 التركيز الفعلي لنقطة الاتصال الوطنيّة لدعم المسؤولية المجتمعيّة والتصرف المسؤول للمؤسسات وتعزيز النشاط المتعلق بالتعريف والترويج للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) لدى مختلف الفاعلين من النسيج الاقتصادي والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني، الى جانب مواصلة أشغال التعاون الفنّي مع المؤسسات الدولية والإقليمية بهدف دعم قدرات فريق العمل من خلال تنظيم دورات تكوينيّة في عدد من المجالات المتعلّقة بالآليات البديلة لفض النزاعات.

الهدف 2.4 : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

المؤشرات:

مؤشر 4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

يترجم هذا المؤشر القدرة والنجاعة في تقديم المساندة والدعم للمشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة منها المبرمة بشأنها اتفاقيات خصوصية مع الدولة التونسية وذلك عبر التنسيق مع مختلف المتدخلين للتوصل الى فض الإشكاليات التي تعترض هذه المشاريع بحيث يقيس نسبة التدخلات التي مكنت من فض للإشكاليات مقارنة بطلبات التدخل. ومن شان تحقيق نسب مرتفعة لهذا

المؤشر ان يساهم في تحقيق الهدف وتيسير انجاز هذه المشاريع وبالتالي المساهمة في دعم الاستثمار

تقديرات المؤشر 1.2.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025
4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	%	80	60	80	80	80

تم ضبط التقديرات المتعلقة بهذا المؤشر استنادا الى ما تم الحرص على تنفيذه من خلال إرساء هياكل متابعة دائمة وقارة تتمثل في اللجان المنصوص عليها ضمن اتفاقيات الاستثمار وهو ما يمكن من الاسهام في الارتقاء بنجاعة التدخلات تدريجيا.

وقد تم التوصل في بداية سنة 2023 بفضل التنسيق مع مختلف المتدخلين الى فض إشكاليات كبرى بالنسبة لبعض المشاريع الهامة وهو ما مكن من إيجاد الأرضية الملائمة لحسن انطلاق المكونات الأساسية لهذه المشاريع التي ينتظر ان تشهد سنة 2024 اشواطا هامة في انجازها وفقا لبرامجها الاستثمارية.

الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين

يترجم هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة بالإحاطة بالمستثمرين ومتابعة الاستثمارات من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين وفقا لمقتضيات القانون الجديد للاستثمار.

المؤشرات:

المؤشر 4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار
تضمنت الإجراءات المعمول بها في هذا المجال ضبط آجال قانونية قصوى لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار المودع لدى الهيئة التونسية للاستثمار. وتسعى مصالح الهيئة الى احترام

هذه الآجال كلما كان الملف مستوفي الشروط. وهذا المؤشر يكتسي أهمية خاصة في علاقة بتحقيق الهدف المتعلق بمساندة المستثمرين والاحاطة بهم.

تقديرات المؤشر 1.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	%	100	100	100	100	100

ابرزت متابعة هذا المؤشر نسبة انجاز جيدة حيث يتم الحرص على احترام نسبة الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار بصفة كلية وسوف يتم العمل سنة 2024 على المحافظة على هذه النجاعة. في هذا الاطار يتم الخرص على

توفير خدمات المرافقة والإحاطة المشخصة في مرحلة ما قبل التصريح بالإستثمار من خلال المرافقة لتحديد موقع الانتصاب وفقا لحاجيات المشروع بالتنسيق مع الهياكل المعنية والمساعدة في الحصول على المعلومات المتعلقة بقطاع النشاط، الإطار القانوني للاستثمار، مقترحات القيمة وفق النشاط المزمع إنجازه)

العمل على تحسيس المستثمرين باستعمال خدمة التكوين القانوني للشركات عن بعد عبر بوابة المستثمر

تطوير المنظومة المعلوماتية وتعزيزها باستثمارات جديدة وتجديد تراخيص استغلال المنظومة المعلوماتية للمستثمر واقتناء المعدات والبرمجيات اللازمة لضمان استمرارية لتكريس التوجه التدريجي نحو رقمنة المعاملات مع المستثمرين.

المؤشر 4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد

تضمن التنظيم الهيكلي للهيئة التونسية للاستثمار احداث مخاطب وحيد يتولى تأطير المستثمرين والاحاطة بهم. ويقيس هذا المؤشر نجاعة هذه التدخلات لتحقيق الهدف المتعلق بتعزيز الإحاطة بالمستثمرين ومساندتهم لإنجاز مشاريعهم وممارسة أعمالهم.

تقديرات المؤشر 2.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025
4-3-2: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	%	55	70	75	80	80

استنادا للمستويات المسجلة خلال السنوات السابقة ترتكز التقديرات الخاصة بهذا المؤشر على تعزيز هذا العمل لدعم التدخلات السابقة والمتعلقة بالإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها ومعالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة وذلك من خلال:

- العمل على رقمنة الخدمات الخاصة بعرائض المستثمرين لتسهيل التواصل
- ضبط اجال مقبولة لمعالجة العرائض وذلك بالتنسيق مع المتدخلين وتضمين ذلك بأدلة الإجراءات

الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي

يتمثل هذا الهدف في المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.

المؤشرات:

المؤشر4-4-1 : نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب وهو مؤشر خاص بتقييم نشاط الترويج ويتعلق بنسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين. ويقصد بالاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة.

تقديرات المؤشر4-4-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات 2023	تقديرات	
		2021	2022		2024	2025
المؤشر4.4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	81.19	94	75	75	75

في إطار تنفيذ استراتيجية الترويج الجديدة التي تمّ ارساؤها خاصة عير تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات على حساب عمليات الترويج العام، تم التوصل الى تسجيل نسب هامة بخصوص هذا المؤشر المتعلق بالاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب.

أما بخصوص التقديرات للسنوات القادمة فالمتوقع أن يتواصل هذا النسق في اطار تنفيذ استراتيجية العمل الترويجي من خلال تطوير الاليات ودعم عمل مكاتب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بالخارج وتعزيز عمليات الاتصال الرقمي ودعم نشاط اليقظة والاستباق واحكام التنسيق والتواصل مع مختلف المتدخلين في اطار تعزيز الديبلوماسية الاقتصادية.

المؤشر4-4-2 : تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة:

يتعلق هذا المؤشر بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم تعبئتها سنويا في قطاعات الصناعات المعملية والفلاحة والخدمات وهي القطاعات المستهدفة أساسا بالعمل الترويجي بحيث لا يشمل هذا المؤشر الاستثمارات الخارجية المنجزة في قطاع الطاقة واستثمارات المحفظة المالية.

تقديرات المؤشر4-4-2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025

المؤشر 4.4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	مليون دينار	1273	1717	1800	2000	2000

ارتفع حجم الاستثمارات الخارجية في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات (وهي القطاعات المستهدفة بعمليات الترويج) ليبلغ 1717 مليون دينار سنة 2022 وينتظر وفقا للتوقعات الأولية ان يبلغ 1800 مليون دينار سنة 2023.

واستنادا الى مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها وتحرص الوزارة على استكمال تجسيمها سواء على مستوى المناخ العام للأعمال او على مستوى حفز المبادرة وحذف التراخيص او على مستوى الإحاطة بالمؤسسات المنتصبة بتونس ومساعدتها على تعزيز نشاطها وتطوير برامجها الاستثمارية ببلادنا او على مستوى تطوير العمل الترويجي ينتظر ان يرتفع حجم هذه الاستثمارات لتبلغ 2000 مليون دينار سنة 2024.

الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.

يتمثل الهدف في قياس حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لذلك يتم اسنادها كحوافز وفقا لعدة شروط تتعلق باستجابة المشاريع للأولويات الوطنية المنصوص عليها ضمن الامر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية.

مؤشر الهدف 4-5-1 : حجم الحوافز المالية المسندة سنويا : تضمنت المنظومة الجديدة للاستثمار جانبا هاما يتعلق بالحوافز المالية المسندة من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار وذلك في اطار الشجيع على الاستثمار. واعتبارا لبعض الإشكاليات المطروحة خاصة في علاقة بصرف المنح المسندة وفقا لأوامر حكومية والتي يتعذر على الصندوق التونسي للاستثمار التحكم في اجالها فقد تم تقسيم مؤشرات هذا الهدف الى مؤشرين :

- حجم الحوافز المالية المسندة بمقتضى أوامر حكومية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية

- حجم الحوافز المالية المسندة سنويا بمقتضى مقررات اسناد للمشاريع لبقية المشاريع

تقديرات المؤشر 4-5-1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		توقعات	تقديرات	
		2021	2022	2023	2024	2025
حجم الحوافز المالية المسندة	مليون دينار	14.1 (اعتمادات مرصودة للمنح لم يتم صرفها فعليا)	9	71	80	100

تكتسي مهمة الصندوق التونسي للاستثمار كهيئة عمومية مكلفة بتدخلات استثمارية توجيهية دورا استراتيجيا تأخذ بعين الاعتبار التوجهات التنموية الوطنية لتحفيز الاستثمار وفقا لأولويات وطنية.

تقدر جملة الحوافز المالية المسندة من قبل الصندوق التونسي للاستثمار خلال سنة 2024 بمبلغ قدره 70000 الف دينار.

ويشمل هذا المبلغ:

- المنح والمساهمات المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات وذلك بعنوان التنمية الجهوية والقطاعات ذات الأولوية ومساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية
- المنح والمساهمات المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي
- المنح المتعلقة بالمشاريع في إطار الفصل 19 (مرجع نظر الهيئة التونسية للاستثمار)
- المنح المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية

ويتم الحرص في هذا الاطار على تعزيز الخدمات من خلال اقتناء وتركيز منظومة معلوماتية ستمكن الصندوق من تحقيق القيمة المضافة من خلال إدارة عصرية ومرقمنة تعمل على تبسيط الإجراءات وتقليص آجال صرف المنح لفائدة المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر مع تكريس الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات والمساعدة على اتخاذ القرار من خلال بنك معطيات مفتوح لجميع المتدخلين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى ان الاشكال المتعلق بضعف استهلاك الاعتمادات الخاصة بالحوافز يتمثل بالأساس ارتباط صرف هذه المنح بإصدار قرارات وأوامر تطبيقية. وقد تم العمل على تقادي هذا الاشكال في إطار مراجعة وتعديل الامر عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار. وينتظر اصدار هذا الامر المنقح خلال الآجال القريبة القادمة.

1.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

تقدر النفقات الخاصة ببرنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2024 بمبلغ جملي قدره 86691 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2024	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
الهدف 4-1-: تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال	4-1-1: عدد الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة =200 4-1-2: عدد الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار = 25	المساهمة في وضع السياسات وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص	441	إعداد مشاريع قوانين أو أوامر وقرارات ذات العلاقة بمناخ الاستثمار وخاصة منها التنقيحات المتعلقة بقانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية أو إجراءات قانونية أخرى مقترحة في إطار قوانين المالية أو قوانين خاصة أو أوامر حكومية لتحسين مناخ الاستثمار (الإجراءات، الحوافز، حوكمة الاستثمار،...) - إعداد مذكرات لإبداء الرأي في مقترحات الوزارات أو الهياكل والمنظمات المهنية حول تحسين مناخ الاستثمار والمساهمة في إعداد مخطط التنمية والميزان الاقتصادي، - إعداد تقارير التقييم حول مختلف الإجراءات المعتمدة لتحسين مناخ الاستثمار على غرار إعداد تقييم لقانون الاستثمار ومدى نجاعة الإجراءات المعتمدة في مجال الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وإنجاز المشاريع ويتم

				إعداد هذه التقارير على ضوء متابعة لمشاغل المستثمرين والإحاطة بهم سواء بصفة مباشرة أو من خلال طلبات الهياكل المهنية أو الوزارات والهياكل العمومية، - متابعة التشريع الدولي للاستثمار وإجراء دراسات مقارنة وتحديد مجالات تطويره على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وذلك من خلال الاشراف على ملف الاتفاقيات الدولية للاستثمار وطلبات التفاوض حولها وتقييم مختلف الاتفاقيات الحالية ومراجعتها وإعتماد خطة عمل لابرام اتفاقيات في الغرض مع البلدان الواعدة، - متابعة برامج العمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE " في
الهدف 2.4 : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني	4-2-1 : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة =80 %	متابعة المشاريع الكبرى	484	- تقديم المساندة والدعم للمشاريع الاستثمارية الكبرى خاصة منها المبرمة بشانها اتفاقيات خصوصية مع الدولة التونسية وذلك عبر التنسيق مع مختلف المتدخلين للتوصل الى فض الإشكاليات التي تعترض هذه المشاريع، - تنظيم إجتماعات تنسيقية، - التدخل المباشر لدى الإدارات والهياكل العمومية المعنية لمعالجة الإشكاليات التطبيقية التي تعترض المشاريع الكبرى
الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين	4-3-1 نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار = 100% 4-3-2 نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد = 75%	الاحاطة بالمستثمرين	4670	- تقييم مردودية إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها - تقييم مناخ الأعمال والإستثمار، - إقتراح الخيارات الإستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للإستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص، - إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة، - متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار وإعداد

				تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار، - المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها، - العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالإستثمار ومتابعة تطبيقها، - العمل على إبرام إتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج لإستشراف فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل إنتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار، - إبرام إتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالإستثمار لتوحيد الإجراءات تبادل المعطيات، - معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حلّ الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها وإقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات والإجراءات المتخذة في الغرض يالتقارير التقييمية للهيئة. - الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال إستقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين وبالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، - تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات بفضل إرساء منظومة رقمنة لهذه الخدمات، - القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلفة مراحل الإستثمار،

				- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد إنقضاء الآجال القانونية للحصول على التراخيص، - دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها وإقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة،
الهدف 4.4: الترويج للاستثمار الخارجي	4-4-1: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب= 75% 4-4-2 : تطور حجم الاستثمار الخارجي سنويا في القطاعات المستهدفة=2000 مليون دينار	النهوض بالاستثمار الخارجي	8616	تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الإستثمار، - المشاركة في الصالونات المتعددة القطاعات، - تنظيم أيام وملتقيات إعلامية قطاعية، - المشاركة في ملتقيات الشراكة والصالونات القطاعية، - الإتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الإستثمار بتونس
الهدف 5.4: تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.	4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة =71 مليون دينار	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	72480	العمل على الإنطلاق في إرساء منصّة معلوماتية مشتركة هدفها تبادل المعطيات الرقمية، - مواصلة إمضاء اتفاقيات تعاون مع الهياكل المعنية بالستثمار تضبط طرق تبادل المعطيات حول المشاريع المنتفعة بصرف المنح وجملة الوثائق المؤيدة لتقدم الإنجاز، - التنسيق مع كل الهياكل والمتدخلين في منظومة الإستثمار لضمان إنسجام الأهداف والرؤى حول التحديات الاقتصادية وسبل وآليات تحقيق أهداف قانون الإستثمار، - متابعة أشغال لجان الإستثمار والتدقيق والمخاطر المحدثة لدى الصندوق، - مواصلة تكوين المصالح الإدارية للصندوق ومباشرة إجراءات الإنتداب والإلحاق للموظفين وتوفير كل وسائل العمل المادية،

				- صرف المنح والمساهمات الموضوعة على ذمة الصندوق بالتنسيق مع البنك المركزي التونسي، - تمثيل الصندوق لدى الغير في جميع الأعمال المدنية والإدارية والقضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تشمل هيكلة البرنامج مثلما تم تقديمه 3 فاعلين عموميين :

الهيئة التونسية للاستثمار

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

الصندوق التونسي للاستثمار

وتبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الهياكل سنة 2023 حوالي 85246 الف دينار أي ما يعادل 99%من الميزانية الجملية للبرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي (الجدول عدد)

جدول عدد 2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم فيها الفاعل العمومي)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
الهيئة التونسية للاستثمار	.....	الاحاطة بالمستثمرين تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار	4670
وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	.....	النهوض بالاستثمار الخارجي ودعم صورة تونس كموقع استثمار تفاضلي لدى أوساط المال والاعمال العالمية	8616
الصندوق التونسي للاستثمار	.....	صرف المنح المالية في اطار تحفيز الاستثمار	72480

3- الميزانية وإطار نفقات متوسط المدى 2023-2025

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق.م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2)-(1)	% النسبة
نفقات التأجير	7492	9518	9584	66	0.7%
نفقات التسيير	2346	2915	2973	58	2.0%
نفقات التدخلات	688	73694	74134	440	0.6%

نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع	10526	86127	86691	564	0.7%

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	7492	9518	9584	10063	10566
نفقات التسيير	2346	2915	2973	3032	3093
نفقات التدخلات	688	73694	74134	75617	77130
نفقات الاستثمار					
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	10526	86127	86691	88772	92950
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	11026	86922	87261	89252	93300

برنامج : القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : سامية الدجبي حرم العبيدي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : 1مارس 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1إستراتجية البرنامج

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والاتصال.

فيما يتعلق بوظائف الدعم والمساندة يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرّف في المسار المهني للأعوان من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مرورا بالتكوين، هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وإعداد مشروع ميزانية المهمة وإنجاز الشراءات العمومية وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات وتطوير النظام المعلوماتي.

أما فيما يتعلق بمجال القيادة فإن مهام برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في عمليات الإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف.

وفي إطار إضفاء مزيد الفاعلية والنجاعة لميدان تدخل المهمة، تم اعتبار بعض المنشآت العمومية فاعلين عموميين (أنظر ملحق عدد2).

2.1 الهياكل المتدخلة:

يعمل على تنفيذ هذا البرنامج مصالح الديوان، الكتابة العامة والإدارات العامة التابعة لها.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

في إطار التوجهات الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تم العمل على ملاءمتها وتوحيد الجانب المتعلق بالمساندة مع مختلف برامج القيادة والمساندة لباقي المهمات، يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المهمة	الأهداف	المؤشرات
مصالح القيادة والمساندة لمهمة الاقتصاد والتخطيط	**الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية**	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات
	الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر 1.2.1.9: نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات
	الهدف 3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر 1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 9 -1-1-: تنمية كفاءة الموارد البشرية.**

يندرج هذا الهدف في إطار المحور الاستراتيجي الخاص بالدعم الافقي لجميع برامج المهمة وأهمها تحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير مؤهلات الأعوان.

- **المؤشرات:**

المؤشر1.1.1.9: نسبة المستفيدين من التكوين من مجموع الاطارات

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1.9:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الإطارات	**نسبة %**	39.5	70	75	80	85

بلغت تقديرات مؤشر التقيد برزنامة البرنامج السنوي للنفقات لقيس الأداء لإنجاز الهدف الاستراتيجي لبرنامج القيادة والمساندة والمتعلق بتنمية كفاءة الموارد البشرية ب 75 % لسنة 2024 و 80% لسنة 2025 و 85 % لسنة 2026 حيث تتطور النسب بنسق تصاعدي لتحقيق النجاعة وبلوغ الهدف، ومن المتوقع ان تصل النسبة لسنة 2023 حوالي 65% إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأسباب وراء تدني النسبة لسنة 2022 حيث بلغت 39.5 %على عكس ما كان متوقعا أي 65 %. ويعود هذا التراجع أساسا الى ارتفاع نسبة التأطير لتصل إلى 64% بالمهمة، حيث سنعمل على تشريك أكبر عدد ممكن من الإطارات في التكوين والترفيع في نسق الدورات التكوينية ورصد الاعتمادات اللازمة لها خاصة سواء على مستوى الميزانية أو على مستوى التعاون الدولي لتحسين معارف ومهارات الإطارات والأعوان وتأهيلهم من خلال اطلاعهم على آخر المستجدات التقنية والتنظيمية وبالتالي تمكينهم من مواكبة التحديات الحديثة والمتطلبات الوظيفية في مجالاتهم.

كما ستتكثف الجهود لإيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج وكذلك برمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية معترف بشهاداتها في جميع المجالات لا سيما في مجال الإنجليزية ليساهم في تطور المهمة وتحقيق أهدافها.

▪ الهدف 9-1-2-: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.

تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات وذلك بإرساء النجاعة الموازناتية ورسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

▪ المؤشرات:

✓ **المؤشر1.2.1.9:** في إطار احكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات تم اختيار مؤشر نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للصفقات باعتبار أن هذه البرمجة يتم اعدادها في بداية السنة المالية والتي تبرز ملائمة نشاط المصالح في إطار أصناف النفقات مع الاعتمادات المخصصة لها والمخطط الزمني لتنفيذ الميزانية وقدرتها على مجابهة النفقات الحتمية والوجوبية.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	**نسبة** %	86	70	70	75	80

بلغت تقديرات مؤشر التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات لقيس الأداء انجاز الهدف الاستراتيجي والمتعلق بإحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات 70 % لسنة 2024 و75% لسنة 2025 و80 % لسنة 2026 وقد سجلت نسبة الانجاز في حدود 86% من المبرمج لسنة 2022 ومن المتوقع أن تفوق نسبة الإنجاز 80% في سنة 2023 ، وذلك باعتبار أن الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها من قبل المصالح المختصة لوزارة المالية والمتمثلة في رفع التجميد عن الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير على أربع أقساط أي بنسبة 25 % لكل ثلاثية ستتواصل في سنة 2024 وهو ما يحول دون انجاز الاستشارات وتنفيذ الطلبات في الآجال التي تم ضبطها في بداية السنة.

الهدف 9-1-3-: تطوير النظام المعلوماتي.

السهر على دعم البنية التحتية المعلوماتية وتجديد أسطول الأجهزة الإعلامية وتأمين سلامة النظام المعلوماتي ودعم القدرات البشرية من خلال التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. هذا إلى جانب رقمنة العديد من الخدمات الإدارية على غرار النظام المعلوماتي للتعاون الدولي في إطار التعاون التونسي الألماني لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق تمويل خارجي والشروع في تطوير الاصدار الثاني للمنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح وإنجاز منظومة ترتيب المشاريع حسب الأولوية فضلا عن تحيين وإثراء موقع واب الوزارة والترفيع في جودة الخدمات المسداة وسلامة تبادل المعطيات.

▪ المؤشرات :

✓ **المؤشر1.3.1.9** إبراز مجهود الوزارة في تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، توسيع مجال استعمال التطبيقات المعلوماتية.

يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية

✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

✓ **تقديرات المؤشر1.3.1.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تطور النظام المعلوماتي	**نسبة %**	68	72	73	74	75

ترتكز تقديرات مؤشر تطور النظام المعلوماتي للفترة 2024-2026 على فرضية تطور بنسق تصاعدي يأخذ في الاعتبار الإنجازات المسجلة خلال سنتي 2022 و2023 ويتطلع إلى المرور قدما في رقمنة الإدارة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

تتمثل الأنشطة والتدخلات التي تساهم مباشرة في تحسين أداء البرنامج فيما يلي:

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1.1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية.	المؤشر 1.1.1.9 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان:	**%75**	– العمل على انجاز مخطط التكوين السنوي وتعميمه على كافة أعوان الوزارة مع تنويع طرق تنفيذه وذلك إما حضوريا أو عن بعد أو المزج بين الطريقتين. – برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات لجميع الأعوان بما فيهم العملة. – العمل على الاستعانة بمكونين من ذوي الاختصاص لتأمين دورات تكوينية لفائدة أعوان الوزارة. – السعي لإنجاز دورات تكوينية مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة معترف بشدائدها لاسيما بالنسبة للغات. – العمل على إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج.		– الحرص على إعداد برنامج يتلاءم وحاجيات الوزارة – إعداد برمجة محددة برزنامة تنفذ على مدى سنة 2024
الهدف 2.1.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	المؤشر 1.2.1.9 نسبة التقيد بروزنامة البرمجة السنوية للنفقات:	**%70**	– ضبط البرمجة السنوية للصفقات والاستشارات بالمخطط الزمني وذلك حسب العقود الجارية والحاجيات الأساسية من خدما ت وأشغال و نشرها وجوبا عبر منظومة « TUNEPS »		– تحيين البرمجة السنوية للنفقات كلما اقتضت الضرورة لذلك – استغلال التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالتصرف في

			– تامين استمرارية عمليات والتزود الحرص على توزيعها على كامل السنة – تنفيذ الرزنامة في الآجال المنصوص عليها بالمخطط الزمني مع ضرورة التحيين عند الاقتضاء .		المنقولات والمخزونات وأسطول السيارات ...
الهدف3.1.9: تطوير النظام المعلوماتي	المؤشر1.3.1.9: نسبة تطور النظام المعلوماتي: **71%**	**73%**	– اعداد برنامج سنوي لتجديد أسطول الحواسيب والأجهزة الإعلامية – تحيين برمجيات السلامة على غرار الواقي من الفيروسات، الجدار الناري، نظام مراقبة واستكشاف العطب على مستوى الأجهزة الحساسة، ...) – استغلال منظومة تجميع السجلات الخاصة بالجدار الناري ومركزتها وإجراء المعالجة التحليلية لهذ السجلات لاستباق الخروقات وصد الهجومات السيبرنية – استغلال منصة النظام المعلوماتي للتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية والشروع في تطوير الاصدار الثاني للمنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح وإنجاز منظومة ترتيب المشاريع حسب الأولوية – مواصلة العمل على إرساء الإمضاء الإلكتروني – التصرف في مخزون مستهلكات الإعلامية من خلال ضبط الحاجيات السنوية وإعداد كراس الشروط الخاصة بالاستشارة – ضبط برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال – التصرف في نظام المراقبة عبر الكاميرا، – صيانة المعدات والشبكة الداخلية		– إعداد رزنامة تنفيذ على مدى السنة – متابعة الأنشطة المبرمجة حسب الرزنامة – السهر على استغلال التطبيقات التي بطور الإنجاز

		– استغلال منظومات التراسل والتبادل الإلكتروني للوثائق – الشروع في تركيز منصة تراسل إلكتروني متطورة ومؤمنة لتعويض المنصة الحالية والتي أصبحت متقادمة ولا تفي بحاجيات الوزارة – تأطير ومساندة المستعملين – مواصلة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي – صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية			

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

ضبطت تقديرات اعتمادات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 بمبلغ قدره 11294 أد و12572 أد لسنة 2025 و13264 أد لسنة 2024 مقابل 11640 أد لسنة 2021.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	5213	5267	5370	103	2.0%
نفقات التسيير	4475	5000	5000	0	%0.0

نفقات التدخلات	255	414	414	0	%0.0
نفقات الاستثمار	1340	350	350	0	%0.0
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–
المجموع	11283	11031	11134	103	0.9%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	5213	5267	5370	5806	6190
نفقات التسيير	4475	5000	5000	5170	5300
نفقات التدخلات	255	**414**	**414**	414	414
نفقات الاستثمار	1340	350	350	360	360
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	–
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**11283**	**11031**	**11134**	**11401**	**12100**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**11285**	**11031**	**11134**	**11401**	**12264**

وقد تم برمجة الاعتمادات لسنوات 2024-2025 و2026 بناءا على متطلبات ميزانية البرنامج وقدرتها على مجابهة النفقات الحتمية والوجوبية على غرار خلاص الأجور وكراء مقر الوزارة الى جانب مختلف المصاريف.

بـطـا قـا ت مـؤشـر ا ت ا لأد ا ء

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

رمز المؤشر: 1 / 2 / 1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم جودة المعطيات الاحصائية.
2. **تعريف المؤشر:** مدى تقدم إنجاز المسوحات الإحصائية المبرمجة سنويا.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة**
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة / عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد الوطني للإحصاء
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البيانات المفصلة للمديريات المركزية للإحصائيات حول الأشغال المنجزة طيلة السنة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2024
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد الوطني للإحصاء

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	نسبة مئوية	75	100	100	100	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يلاقي انجاز المسوحات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للإحصاء جملة من الإشكالات من أهمها صعوبة العمل الميداني خاصة في ظل ضعف الثقافة الإحصائية حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعبا بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابا مع أعوان الميدان،

كما أن النقص الحاد في الموارد البشرية في بعض الإختصاصات يشكل عائقا أمام إنجاز بعض المسوح، كما ساهم توتر المناخ الاجتماعي داخل المعهد سنة 2022إلى تأجيل المسح الخاص بتوزيع الوقت.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة احترام روزنامة النشر

رمز المؤشر:1 / 2 / 2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم جودة المعطيات الإحصائية
2. **تعريف المؤشر:** قيس مدى احترام روزنامة نشر المعلومة الإحصائية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإصدارات المحترمة لآجال للنشر/ عدد الإصدارات المبرمجة للنشر

1. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
2. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق
3. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2024
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100% في سنة 2024
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المعهد الوطني للإحصاء

III. قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
احترام روزنامة النشر	نسبة مئوية	**47.29**	**100**	**100**	**100**	**100**

4. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للصعوبات المسجلة على مستوى التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات من ناحية والنقص الحاد في الموارد البشرية من ناحية أخرى،

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـــ 47.29 % بالنسبة لـــما تمت برمجته.

وسيواصل المعهد تجاوز الصعوبات والاشكاليات المسجلة من خلال التنسيق والتشاور مع منتجي الاحصائيات والهياكل العمومية والقطاع الخاص لإيجاد حلول جذرية بخصوص موافاة المعهد بالمعطيات الضرورية لاحتساب المؤشرات وذلك من خلال ابرام

اتفاقيات تقنّن عملية تبادل المعطيات وتوفّر كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد الوثيقة التوجيهية

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في صياغة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتوجهات والأولويات الوطنية في أفق 2035.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد وثيقة
2. **وحدة المؤشر:** وثيقة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وزارة الاقتصاد والتخطيط ومختلف الوزارات والمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 2023.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

5. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-1: إعداد الوثيقة التوجيهية	وثيقة	0	1	-	-	-

6. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** هي وثيقة استراتيجية ينبني عليها إعداد مخططات التنمية إلى سنة 2035.

7. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:.**

بطاقة مؤشر الأداء: صياغة وثيقة المخطط

رمز المؤشر: 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في صياغة رؤية استراتيجية على المدى القصير. تتضمن الوثيقة السياسات العمومية والبرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد وثيقة
2. **وحدة المؤشر:** وثيقة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وزارة الاقتصاد والتخطيط والوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 2023.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-1-2: صياغة وثيقة المخطط	وثيقة	1	-	-	-	-

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** تمت المصادقة على وثيقة المخطط الثلاثي للفترة (2023 – 2025) ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022.
3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر.**

بطاقة مؤشر الأداء: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

رمز المؤشر: 3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة وتحسين عملية التخطيط والمتابعة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2023-2025.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات القطاعية والولايات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2024 /2025/2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-2-1: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	تقرير	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** سيتم خلال الثلاث سنوات القادمة متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في المخطط واعداد تقرير سنوي في الغرض. مع الإشارة أنه تم سنة 2022 إعداد تقرير حول متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2016–2020 والذي تم اعتماده كوثيقة مرجعية في إعداد المخطط التنموي 2023–2025 وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والقطاعي.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** تأخر إعداد تقرير متابعة الانجازات من طرف الولايات والوزارات بالإضافة إلى نقص في دقة وجودة المعطيات.

مؤشر الأداء: قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة.
2. **تعريف المؤشر:** إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية والتي يقترح إدراجها بميزانية الدولة وإحالتها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد قائمة.
2. **وحدة المؤشر:** قائمة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الكتابة القارة للجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** أوت من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2024 /2025/ 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-3-1: إعداد قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** سيتواصل توطين الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية وتعميمه على كل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية من خلال دراسة المشاريع المقترحة بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية وإعداد قائمة المشاريع المصادق عليها وارسالها إلى رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** تشكو بعض الملفات الواردة من نقص في الوثائق اللازمة كما يتم تقديم بعض المشاريع غير الجاهزة للترسيم بميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر الأداء: تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

رمز المؤشر: 1.3.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير حول مدى التقدم في تجسيم أهداف التنمية المستدامة ويندرج في إطار أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة الخدمة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوزارات والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** كل سنتين.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2023.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-5-1: تقرير وطني حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	تقرير	0	1	0	1	0

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** يتواصل العمل على إعداد تقرير كل سنتين وسيكون التقرير القادم سنة 2025. وتجدر الإشارة إلى ان تونس احتلت المرتبة 60 على المستوى العالمي والأولى عربيا وافريقيا في مجال التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:** عدم توفر المعطيات بالدقة الازمة وغير مفصلة حسب النوع الاجتماعي والجهة.

بطاقة مؤشر الأداء: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

رمز المؤشر: 1.4.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على مستوى جهوي ومحلي
2. .
3. **تعريف المؤشر:** يتمثل في إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية حسب الجهات وتبين مدى تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ومساهمة المشاريع الخصوصية للتنمية (البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة) في تعزيز مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية.
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** إعداد تقرير.
2. **وحدة المؤشر:** تقرير.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** لجنة وطنية تضم مختلف الهياكل المعنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 1 سنة 2024 /2025 / 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية بالنيابة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-4-1: إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	تقرير	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):** يتواصل إعداد تقرير حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية الذي هو بمثابة وثيقة مرجعية.

3.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: صعوبات في توفر المعطيات وتجميعها في الآجال.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية

رمز المؤشر: 2.4.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق على مستوى جهوي ومحلي
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق بعث المشاريع الفردية وإنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة ضمن برامج التنمية الجهوية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد مواطن الشغل المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد مواطن الشغل.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المجالس الجهوية / رؤساء المشاريع/ منسقي المشاريع.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 7400 سنة 2024 .
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-5-1: عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية	عدد مواطن الشغل	5053	6115	7400	9064	6600

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): سيشهد عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن برامج التنمية الجهوية ارتفاعا خلال سنتي 2024 و2025 في حين سينخفض سنة 2026 والتي تتزامن مع توقع إتمام برنامج التنمية المندمجة

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية تدخل هياكل التمويل وخاصة بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

رمز المؤشر: 1.5.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع المحدثة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2700 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-6-1: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق	عدد المشاريع	2531	2546	2700	2800	2900

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): ستشهد المشاريع الخاصة التي سيتم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق ارتفاعا خلال الثلاث السنوات القادمة وذلك لتوقع توسيع قاعدة المنتفعين بالآلية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن اعتماد الانطلاق 1 و2.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

رمز المؤشر: 2.5.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دفع الاستثمار الخاص.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل في الإحاطة الفنية التي تسديها دواوين التنمية لفائدة المستثمرين الخواص من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاريع الخاصة التي تم إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بها.
2. **وحدة المؤشر:** عدد المشاريع.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين التنمية الجهوية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 640 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** دواوين التنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 2-5-2: عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	عدد المشاريع	518	620	640	650	660

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر** سيشهد نسق إعداد دراسات المشاريع الخاصة ارتفاعا طفيفا خلال السنوات القادمة وذلك مع العودة التدريجية للحركية الاقتصادية خاصة بعد الركود الذي تسببت فيه مخلفات جائحة كورونا.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: غياب معطيات حول مآل المشاريع التي تم دراستها .

بطاقة مؤشر الأداء: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة

4 /1 /1:رمز المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر : مؤشر نشاط ،**

مؤشرات المنتوج :

5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي باعتبار انه لا فرق بالنسبة للمستفيدين بهذا الهدف على مستوى النوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات **الاستثمار** والإحاطة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): 200 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّد سليم الأسطى**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-1-1: الوثائق القانونية والاستشارات وتقارير التقييم المنجزة	**عدد**	190	250	200	200	200

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار

4 /1 /2:رمز المؤشر

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السياسات العامة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال
2. **تعريف المؤشر:** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر كمي مؤشر فاعلية (efficience)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامّة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): .30 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيّدة اميرة الكلاعي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-1-2: الملفات المدروسة في إطار دعم التعاون الدولي في مجال الاستثمار	**عدد**	30	20	30	30	30

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء : نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى

رمز المؤشر:1/ 2/ 4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : دعم الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل الى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة. **2.تعريف**

)(3efficience.طبيعة المؤشر: مؤشر نسبي مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): 80 %**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة يسرى كمون.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-2-1: نسبة فض الإشكاليات المتعلقة بالمشاريع الكبرى المعروضة للمتابعة	**%**	80	60	80	80	80

[3] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

1رمز المؤشر:4-3-

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالمستثمرين.

2 . تعريف المؤشر: احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار

3.طبيعة المؤشر : مؤشر كمي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد التصاريح المسلمة في 24' ساعة/ عدد التصاريح الجملية المسلمة.
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : قطب الإحاطة بالهيئة التونسية للاستثمار.
4. **.تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 100 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** السّيد رضا الدريدي

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
4-3-1: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار.	**%**	100	100	100	100	100

بطاقة مؤشر الاداء : نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

رمز المؤشر:4-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الإحاطة بالمستثمرين.
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد المرافقة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نسبي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد/ عدد العرائض المتعهد بها.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قطب الإحاطة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 %.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد رضا الدريدي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
2-3-4: نسبة الإشكاليات التي سيتم حلها من قبل المخاطب الوحيد.	%	55	70	75	80	80

بطاقة مؤشر الاداء: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 4-4-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الترويج للاستثمار الخارجي
2. **تعريف المؤشر**: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: في نهاية كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 75 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السّيد نعمان لغويل

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب	%	81.19	94	75	75	75

بطاقة مؤشــر الاداء: تطوير الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة

رمز المؤشر: 4-4-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الترويج للاستثمار الخارجي
2. **تعريف المؤشر**: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السّيد نعمان الغويل

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2000 مليون دينار سنة 2025 .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر4-4-2: حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات المستهدفة	مليون دينار	1273	1717	1800	2000	2000

بطاقة مؤشــر الاداء : حجم الحوافز المالية المسندة للاستثمار

رمز المؤشر: 4-5-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال الحوافز المالية المسندة.
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل الهدف في تقييم حجم الحوافز المالية المسندة، في إطار مقتضيات قانون الاستثمار، من قبل الصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المشاريع الاستثمارية التي تفوق حجم استثماراتها 15 مليون دينار (المشاريع مرجع النظر للهيئة التونسية للاستثمار. ويمثل ذلك مقياسا حقيقيا للاستثمارات المنجزة فعليا.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر كمي
4. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد الورتتاني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع المنح المسندة في شكل امتيازات مالية وفقا لقرارات الاسناد والاوامر الحكومية
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الصندوق التونسي للاستثمار
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** في نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100 مليون دينار سنة 2025

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
4-5-1: حجم الحوافز المالية المسندة سنويا	مليون دينار	14.1 (اعتمادات مرصودة للمنح لم يتم صرفها فعليا	9	71	80	100
حجم الحوافز المالية المسندة سنويا بمقتضى مقررات اسناد للمشاريع لبقية المشاريع						

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المستفيدين من التكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر 9: /1 /1

IV- الخصائص العامة للمؤشر

5. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية كفاءة الموارد البشرية**
6. **تعريف المؤشر:** الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على اداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
7. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
8. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)، مؤشر منتوج (indicateur de produit)....**
9. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مراعي للنوع الاجتماعي باعتبار أن كل الاعوان معنيين بالتكوين على حد السواء.

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
8. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
10. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى كل سنة
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** 75 % سنة 2024
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات.

VI- قراءة في نتائج المؤشر

[4] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات	نسبة %	%39.5	70	75	80	85

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 39.5% سنة 2022 مقارنة بـ67% سنة 2021 وذلك بتفاوت يقدر بـ 25.5% مقارنة بتوقعات سنة 2022 والتي كانت تقدر ب 65% و يعود ذلك أساسا الى الترقيات التي شملت العديد من الاعوان لينظموا الى مجموعة الإطارات ليصبح عدد الإطارات 187 إطارا من جملة 292 عون مباشر أي بنسبة 64 %من مجموع الاعوان مما أضعف نسبة المستفيدين من التكوين بالرغم من مشاركة نسبة هامة من الإطارات في برنامج تكوين شمل عدة مجالات .

وسوف نسعى الى تطوير النسبة من خلال الترفيع في نسق الدورات التكوينية ورصد الاعتمادات اللازمة لها خاصة امام تزايد الطلب على التكوين في عدة مجالات وسنحاول إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج وكذلك ببرمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية معترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما في مجال اللغة الانقليزية، حيث سنعمل على مواصلة انتفاع الإطارات الذين اجتازوا المناظرات في هذه اللغة بنجاح بمواصلة تكوينهم في الدورات التي تليها والحصول على شهادات معترف بها دوليا، إلى جانب العمل على إدماج التكوين الخاص بالعملة في احتساب المؤشر حيث لا يبقى مقتصرا على الإطارات فقط..

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الميزانية المخصصة للتكوين خاصة مع ارتفاع عدد الإطارات حتى نتمكن من برمجة دورات تكوينية تشمل عديد الاختصاصات ينتفع به عدد مهم من الإطارات والأعوان.
- غياب منصة الكترونية للتكوين عن بعد يتمتع بها جميع الاعوان بما تساهم من الحد من الاعتمادات المرصودة للتكوين
- تعقيد بعض الإجراءات الإدارية لا يسمح باختيار مكاتب تكوين مختصة وكفؤة، تمكننا من إنجاز تكوين معمق ومجدي يساهم في الرفع من جودة الأداء لموظفي الوزارة.

بطاقة مؤشر الأداء : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر 9: /1 /2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات
2. **تعريف المؤشر:** التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي وانما كل الاعوان معنيين بالتكوين على حد السواء.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير.
2. **وحدة المؤشر: نسبة.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد عمليات التزود المبرمجة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر: نهاية كل سنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 70 % سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات	نسبة %	86	70	70	75	80

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سجلت نسبة الانجاز في سنة 2022 في حدود 86% من المبرمج، وتعتبر هذه النسبة هامة رغم الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها من قبل المصالح المختصة لوزارة المالية والمتمثلة في رفع التجميد عن الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير على أربع أقساط أي بنسبة 25 % لكل ثلاثية وهو ما يحول دون انجاز الاستشارات وتنفيذ الطلبات في الآجال التي تم ضبطها في بداية السنة وستتواصل هذه الإجراءات في سنة 2024 لذلك تم اخذها بعين الاعتبار في توقعات البرمجة لسنوات 2024-2025 و2026 .

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

من أهم الإشكاليات التي تعترض تنفيذ الاستشارات والصفقات في الآجال التي يتم برمجتها ضمن المخطط التقديري السنوي للصفقات عزوف بعض المزودين على المشاركة عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط Tuneps إلى جانب طول الإجراءات الإدارية والترتيبية والمالية بالإضافة الى عدم فتح الاعتمادات المطلوبة في الآجال.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 9:/1 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تطوير النظام المعلوماتي
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:

- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) /4
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية **(%)**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):** نسبة تضاهي **100%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III- قراءة في نتائج المؤشر

---

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة تطور النظام المعلوماتي	نسبة %	68,0	71,0	73,0	74,0	75,0

6. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا وذلك باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية خاصة منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات،
- تحيين نظام السلامة المعلوماتية الخاص بمنظومات الفيروس المضاد والجدار الناري وحفظ المعطيات،
- إرساء الإمضاء الإلكتروني للمراسلات،
- إنجاز منصة النظام المعلوماتي للتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق تمويل خارجي،
- الشروع في تطوير الاصدار الثاني للمنصة الرقمية لإدارة المصفوفات ومشاريع الإصلاح الممول من قبل البنك الدولي،
- الشروع في تطوير منظومة ترتيب المشاريع حسب الأولوية،
- اقتناء إمضاءات إلكترونية.
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية النظم الأساسية والتخلي عن المنظومات التي لم تعد تشملها عمليات التحيين.
- تعزيز مجال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سجل مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا ملحوظا خلال السنوات الفارطة ويؤمل أن يتحسن خلال السنوات القادمة من خلال العمل على تنفيذ البرامج السنوية لتطوير البنية التحتية والتكوين والتكثيف في استعمال التطبيقات الإعلامية وتركيز أسس السلامة المعلوماتية وتنفيذ برنامج التكوين لمواكبة أهم المستجدات في المجال.

7. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1: المعهد الوطني للإحصاء

I- التعريـف

1. النشاط الرئيسي:

يعمل المعهد الوطني للإحصاء على تأمين الإنتاج الإحصائي الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها والتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني، إلى جانب العمل على تطوير جودة الإحصائيات وتكريس احترام المعايير والمبادئ الأساسية للإحصاء.

2. مرجع الإحداث:

أحدث المعهد الوطني للإحصاء بمقتضى الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

نصّ القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 المتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء ووفقا للفصل 18 منه على أن المعهد الوطني للإحصاء يمثل الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وهو مكلف بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: جوان 2010

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية :

الارتقاء بأداء المنظومة الإحصائية الى أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يساعد على أخذ القرار ويستجيب الى تطور حاجيات مستعملي البيانات الإحصائية بالنجاعة المطلوبة.

2. الأهداف الإستراتيجية :

الهدف الاستراتيجي: دعم جودة المعطيات الإحصائية

يتطابق هذا الهدف مباشرة مع الأهداف الاستراتيجية المضبوطة لبرنامج التوازنات الجملية والاحصاء. ويتضمن هذا الهدف بالأساس تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية وتوفير المعلومة لكل مستعمليها في الإبان وفق رزنامة تضبط للغرض وتطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية وهو ما يتطلب تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية وإعداد مخطط للتكوين وتنمية الكفاءات.

يندرج هذا الهدف في إطار الأهداف الخصوصية المضمنة باستراتيجية المعهد في تكامل مع الهدف الأول، حيث يحرص المعهد على توفير هذه الإحصائيات بالشكل الأمثل والاستجابة إلى حاجيات المستعملين وتمكينهم من الحصول عليها أو الولوج إليها بسهولة اعتمادا على الطرق الحديثة المتاحة في هذا المجال. ومن المنتظر توسيع خارطة الإحصائيات المتوفرة لتشمل أوجه أخرى وتفريع الأعمال الإحصائية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، مع إفراز خصوصياتها وإبراز القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع الأهداف القطاعية للتنمية ويواكب مقومات التنمية المستديمة. ويعمل المعهد من جهة أخرى على إبراز التطورات حسب النوع الاجتماعي وإدراج البعد الجهوي في مختلف المجالات الإحصائية بهدف توفير إحصائيات تتماشى مع متطلبات التنمية على المستويين الجهوي والمحلي.

تدخلات الفاعل العمومي:

على مستوى دعم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي:

يواصل المعهد تطوير الأعمال الإحصائية المبرمجة بصفة تدريجية ووفق منظور تشاركي بين كل الأطراف المتدخلة في العملية الإحصائية وفق المجالات التالية:

- **مجال الإحصائيات الديموغرافية والاجتماعية:**
  - مواصلة إنجاز مراحل التعداد العام للسكان والسكنى 2024
  - المسح الوطني حول التشغيل
  - المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2025 (الأعمال التحضيرية)
  - إعداد التقرير السنوي حول مؤشرات البنية التحتية،

- معالجة بيانات الحالة المدنية،
- معالجة ونشر إحصائيات أجور وخصائص الوظيفة العمومية،

➢ **مجال الإحصائيات الاقتصادية**

- إنجاز المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية لسنة 2023،
- تحيين سجل المؤسسات.

▪ **انتاج مؤشرات الظرف الاقتصادي:**

- إنجاز المسوح الدورية الشهرية والثلاثية واحتساب المؤشرات الظرفية (أسعار الاستهلاك العائلي والمؤشرات الأخرى للأسعار والتجارة الخارجية حسب سنة الأساس الجديدة، الإيجار، الإنتاج الصناعي، الاستثمار، مسوح سبر الآراء في قطاعي الصناعة والتجارة)،
- مواصلة احتساب المؤشر الخاص بأسعار العقارات،
- مواصلة نشر مؤشرات معالجة من التأثيرات الموسمية،
- إعداد مؤشر أسعار موحد للدول الأعضاء في منظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا،
- إعداد مؤشر أسعار موحد لدول اتحاد المغرب العربي.

▪ **الحسابات القومية:**

- احتساب الحسابات القومية السنوية والثلاثية (حسب الإنتاج والإنفاق)،
- مواصلة إعداد حسابات القطاعات المؤسساتية المالية،
- مزيد العمل على تطوير منظومة احتساب الاقتصاد الموازي،
- مواصلة إعداد الحسابات الجهوية،
- مواصلة تطوير الحسابات الفرعية.

➢ **مجال الإحصائيات الجهوية**

- تخطيط وبرمجة البحوث الميدانية ومتابعة إنجازها وتوفير الدعم اللوجستي للمصالح الفنية المركزية وللجهات،
- مراقبة جودة إنجاز المسوح من خلال المتابعة الفردية للباحثين الميدانيين (مراقبة حينية عن طريق تطبيقات معلوماتية)،

- مواصلة تحسين جودة نظام المعلومات الجغرافية،

- استغلال النتائج المنبثقة عن مشروع تحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية.

➢ **على مستوى تطوير أعمال النشر وإدماج التكنولوجيات الحديثة**

- تطوير موقع واب المعهد،

- مواصلة مشروع مزيد تحسين الشبكة العامة للمعهد بالترفيع في سعة التدفق للأنترنات وإنجاز شبكات داخلية جديدة،

- تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة في كامل مراحل السلسلة الإحصائية،

- مواصلة مواكبة التطورات المنهجية والتقنية التي يشهدها العالم الإحصائي على المستوى الإقليمي والدولي،

- مزيد تطوير نظام إدارة السلامة المعلوماتية.

➢ **على مستوى التنسيق الإحصائي والتعاون الدولي وأعمال المساندة**

- مواصلة العمل على ضمان التنسيق الجيد وتوفير الدعم الفني للوزارات والهياكل الأخرى في إنجاز المسوح وتطوير العمل الإحصائي بها،

- مواصلة إبرام الاتفاقيات مع وزارات ومؤسسات عمومية،

- تنفيذ مختلف برامج التعاون الدولي التقليدية ومواصلة إنجاز برنامج التعاون الأورومتوسطي "مدستات 5" والشروع في برنامج التعاون مع الجهاز الإحصائي الكوري الجنوبي،

- السعي إلى إنشاء برامج تعاون مع مؤسسات إحصائية دولية أخرى،

- الاعتماد الكلي على البرمجية متعددة الوظائف الإدارية والمالية،

- مراجعة الهيكل التنظيمي، إلى جانب استكمال إعداد بطاقات المهام وإعداد الموازنة الاجتماعية لسنة 2022 و2023 وقانون إطار،

- إنجاز المناظرات الداخلية للترقية في كل الرتب،

- العمل على تحسين ظروف العمل من خلال إيجاد حل جذري للمقر المركزي للمعهد.

بطاقة عدد1: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

III-التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة لها حيث تشمل إحدى عشر ولاية موزعة على إقليمين إثنين:

- الشمال الشرقي ويضم 7 ولايات وهي: تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، نابل، بنزرت وزغوان.
- وإقليم الوسط الشرقي ويضم 4 ولايات وهي: سوسة، المنستير، المهدية وصفاقس.

2. **مرجع الإحداث:** أحدثت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بمقتضى القانون عدد 94-82 المؤرخ في 18 جويلية 1994 لتحل محل المؤسسة التي تم إحداثها تحت نفس الاسم بمقتضى القانون عدد 81-77 لسنة 1981 المؤرخ في 9 أوت 1981.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

IV- الاستراتيجية والأهداف:

3. **الاستراتيجية:**

- على المستوى الوطني:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية،
- المساهمة في متابعة إنجاز استراتيجيات وبرامج التنمية الجهوية وتقييم نتائجها،
- القيام بكل عمل من شأنه تطوير آليات وتقنيات التخطيط الجهوي،
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة،

- إعداد البرامج التنموية الخاصة التي تستوجب تنسيقا وطنيا ومتابعة تنفيذها،
- التصرف في برامج التنمية المندمجة والجهوية التي يُعهد بها للمندوبية العامة.
    - على المستوى الجهوي:

- جمع كل المعلومات على مستوى الولاية وتصنيفها وتحليلها بما يمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص،
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية،
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق التدخل.

4. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية،
- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة،
- مساندة التنمية والتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات.

5. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

تسهر المندوبية العامة للتنمية الجهوية على دراسة وتنفيذ عدة برامج خصوصية لفائدة الجهات لتحسين ظروف العيش وتوفير مواطن الرزق عبر برنامج التنمية المندمجة.

6. أهم الأنشطة:

- تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية تشخيص ودراسة مشاريع برنامج التنمية المندمجة من خلال:
    - برمجتها ومتابعة إنجازها بالتعاون مع المتدخلين مركزيا وجهويا،
    - إعداد التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ المادي والمالي لهذا البرنامج،
    - فتح الاعتمادات الخاصة بإنجاز المشاريع حسب البرمجة السنوية،
    - التنسيق بين مختلف المتدخلين لإعداد برامج الإنجاز للمشاريع على المستوى الجهوي مع تحيينها كلما دعت الحاجة لذلك.
- كذلك تتولى المندوبية العامة للتنمية الجهوية إعداد المخطط الجهوي من خلال:
    - توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط،
    - المساعدة الفنية بتوفير المعطيات حول التوجهات الوطنية القطاعية،
    - تنشيط وتنسيق أعمال اللجان القطاعية الجهوية المحدثة داخل المجلس الجهوي باعتماد الدليل الفني المعد من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط في تسيير مراحل إعداد المخطط،

- المساعدة على بلورة إشكاليات واستراتيجية التنمية الجهوية وضبط محتوى المخطط الجهوي،
- متابعة تنفيذ المخطط الجهوي سنويا بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية تحت إشراف المجلس الجهوي،
- مساعدة المجالس الجهوية في التقييم نصف المرحلي للمخطط بالتعاون مع المصالح الفنية الجهوية،
- المساهمة في تنظيم الاستشارات الإقليمية للتقييم نصف المرحلي للمخطط لاستخلاص الاستنتاجات للمرحلة المتبقية.

التعريف بمناخ وفرص الاستثمار وتسريع نسق بعث المؤسسات:

- التعريف بالحوافز والتشجيعات المتعلقة بدفع الاستثمار الخاص ووضعها على ذمة الباعثين خاصة في أيام الاستثمار والشراكة التي تنظمها المندوبية العامة مع الولايات،
- دراسة المجالات الواعدة للاستثمار وتشخيص أفكار مشاريع لفائدة الباعثين الجدد،
- القيام بدراسات قطاعية جهوية لإبراز الفرص الكامنة والمشاريع القابلة للإنجاز وخاصة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية،
- إعداد وثائق ترويجية لكل ولاية تتضمن الميزات التفاضلية ومناخ الاستثمار والخدمات المتوفرة بالولايات حسب خصوصياتها.

7. الإجراءات المصاحبة:

يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه. وتتمثل أهم الإجراءات في:

- تفعيل الهيكل التنظيمي المصادق عليه،
- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

V- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**7 959**	**8 665**	**8667**	**9 284**	**9 734**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	7 310	7 898	7885	8 467	8 891
منحة بعنوان التسيير	469	587	602	617	633
منحة بعنوان التدخل	180	180	180	200	210

ميزانيّة الاستثمار:	**53092**	**69200**	**82450**	**160675**	**150575**
الاستثمارات المباشرة	192	400	450	675	575
برنامج التنمية المندمجة	52 900	68 800	82000	160 000	150 000
المجموع	**61051,000**	**77865,000**	**91117.000**	**169959,000**	**160309,000**

بطاقة عدد2: ديوان تنمية الشمال الغربي

I- التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سليانة، جندوبة، الكاف وباجة.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 94/85 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية

2. **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:**

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات.

- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- مساعدة المصالح المختصة على إعداد آفاق وسياسات التنمية الجهوية
- المساعدة على جمع ونشر المعطيات الجهوية بالتعاون مع المصالح المختصة
- إعداد ومتابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية
- المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع والإحاطة بهم من خلال :
  - مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع
  - إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع
  - مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية-التونسية والتونسية-الأجنبية.

- التعريف بفرص الاستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات
- إعداد حوامل التسويق الجهوي

5. الإجراءات المصاحبة:

- دعم الموارد المالية والبشرية للديوان.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.
- إعداد وتفعيل دليل الإجراءات.

III-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**2698,2**	**2956**	**3164**	**3392,1**	**3552,1**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	2415,200	2640,000	2841	3060,600	3213,600
منحة بعنوان التسيير	232,000	265,000	272	278,500	285,500
منحة بعنوان التدخل	51,0	51,0	51,0	53,0	53,0
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**139**	**410**	**380**	**340**	**340**
الاستثمارات المباشرة	139	410	380	340	340
المجموع	**2837,200**	**3366,000**	**3544.000**	**3732,100**	**3892,100**

بطاقة عدد3: ديوان تنمية الوسط الغربي

I- التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات سيدي بوزيد، القيروان والقصرين.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الوسط الغربي بمقتضى القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية.
- إضفاء النجاعة اللازمة على أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الاستثمار وتسويق التراب الجهوي وتثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد نشريات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية،
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالاستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

4. أهم الأنشطة:

- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الاستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- مساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع.
- إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع.
- مساعدة الباعث في البحث على مصادر التمويل (البنوك وشركات الاستثمار) وفرص الشراكة التونسية-التونسية والتونسية-الأجنبية.
- مساندة ومتابعة الباعثين في جميع مراحل إنجاز المشروع.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**3556**	**3919**	**4086**	**4350**	**4469**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	3230,000	3585,000	3745,000	4000,000	4110,000
منحة بعنوان التسيير	271,000	279,000	286,000	295,000	304,000
منحة بعنوان التدخل	55,000	55,000	55,000	55,000	55,000
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**636**	**700**	**700**	**900**	**900**
الاستثمارات المباشرة	636	700	700	900	900
المجموع	**4192,000**	**4619,000**	**4786,000**	**5250,000**	**5369,000**

بطاقة عدد4: ديوان تنمية الجنوب

التعريــف

1. **النشاط الرئيسي:** التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي بمناطق التدخل التابعة للديوان والتي تشمل ولايات قفصة، قابس، مدنين، تطاوين، قبلي وتوزر.
2. **مرجع الإحداث:** أحدث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، قبل أن يتم مراجعة مشمولاته وإعادة هيكلته وفق القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):**

I- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والاستجابة للتطلعات،
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.

- اعتماد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الاستثمار الخاص.
- مواصلة إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- إعداد استراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الاستثمارات على الجهات.
- دفع الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمّة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحينة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

4. أهم الأنشطة:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الاستثمار العمومي ودفع الاستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلّي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على استنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الاستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة النظام الأساسي لدواوين التنمية.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

II- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات 2024	2025	2026
ميزانية التصرف:	**4191**	**4634**	**4710**	**5055**	**5136**
منها:					
منحة بعنوان التأجير	3860,000	4170,000	4236,000	4571,000	4641,000
منحة بعنوان التسيير	256,000	389,000	399,000	409,000	420,000
منحة بعنوان التدخل	75	75	75	75	75
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	**340,348**	**350**	**350**	**350**	**350**
الاستثمارات المباشرة	340,348 (بإحتساب حساب أموال المشاركة تثمين منظومة تربية الماشية للحدّ من الفقر بولاية تطاوين)	350	350	350	350
المجموع	**4531,348**	**4984,000**	**5060,000**	**5405,000**	**5486,000**

بطاقة عدد 1: الهيئة التونسية للاستثمار

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي:** تشجيع الاستثمار الخاص ومتابعة المشاريع الاستثمارية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 أما بالنسبة لمرجع التنظيم الإداري والمالي فهو الأمر عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- ✓ الإشراف على عمليات الاستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،
- ✓ تامين خدمات التصريح بالاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- ✓ القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الاستثمار،
- ✓ إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- ✓ دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة،
- ✓ الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية والهياكل المهنية وهياكل المجتمع المدني المختصة،
- ✓ معالجة الملفات الإدارية الخاصّة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)،

2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:

- استقطاب المستثمرين الأجانب والتونسيين لبعث مشاريع استثمارية تتجاوز قيمة الاستثمار فيها الـ **15** مليون دينار مع متابعة إنجازها واسناد المنح والحوافز بعنوانها
- متابعة انجاز المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم المقترحات للمجلس الأعلى للاستثمار.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

4. أهم الأنشطة:

- ✓ دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية المعروضة على الهيئة ومتابعتها.
- ✓ تنظيم جلسات عمل مع الباعثين
- ✓ تقديم المشاريع وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار لمناقشتها واخذ القرار في شانها.
- ✓ التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية لتجاوز الإشكاليات.

5. الإجراءات المصاحبة:

– بلغ عدد أعوان الهيئة 39 عونا مع نسبة تأطير تقارب 85% إلا أن الهيئة تبقى في حاجة إلى تدعيم مواردها البشرية خاصة فيما يتعلق بمهام التسيير من خلال سد الشغورات في خطط المدير التنفيذي، رئيسا لقطب المنح والحوافز، رئيسا لقطب سياسات الاستثمار والإصلاحات ومديرا مركزيا للتعاون الدولي ومديرا مركزيا لقيادة مشاريع رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمر.

- ✓ تفعيل نظام التأجير المصادق عليه بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار يعتبر من الشروط الأساسية لسلامة التصرف الإداري والمالي بالهيئة حيث جاء لتسوية وضعية غير إطارية امتدت منذ سنة 2017 رغم سعي الهيئة لتجاوز هذا الاشكال منذ احداثها

III– تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2024):

بيان النفقات	انجازات 2022	2023	تقديرات		
			2024	2025	2026
التأجير	2246	2764	2936	3083	3237
التسيير	814	900	923	941	960

ميزانية التدخلات	457	621	811	827	844
المجموع	3517	4285	4670	4851	5041

بطاقة عدد 02: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة: برنامج الإحاطة بالاستثمار / البرنامج الفرعي" الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي".

المؤسسة: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

I. التعريف:

1. **النشاط الرئيسي:** تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظرائهم في الخارج وذلك في إطار المخططات التنموية.
2. **ترتيب المؤسسة:** مؤسسة صنف أ.
3. **مرجع الاحداث:** القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. **مرجع التنظيم الاداري والمالي:** الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية العامة:** الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي
2. **أهم الأولويات والأهداف:** في إطار الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية، تسعى الوكالة إلى النهوض بالاستثمار الخارجي من خلال تحقيق نسبة هامة من الاتصالات مع المستثمرين الأجانب.
3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في الترويج لصورة تونس كموقع متميز للاستثمار
4. **أهم الأنشطة:**

تواصل دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج من خلال:

1) رقمنة النشاط الترويجي تماشيا مع متطلبات المرحلة وذلك باعتماد التطبيقات والحلول الرقمية للقيام بأنشطتها الترويجية سوآءا بالنسبة لتنظيم والمشاركة في الملتقيات والأيام إعلامية الافتراضية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية بالخارج أو بالنسبة لعمليات الاتصال الانتقائي بالمستثمرين المحتملين مع الحضور المكثّف على مواقع التواصل الاجتماعي
2) المحافظة على الاستثمارات الموجودة وذلك بمساعدة الشركات الأجنبية المنتصبة في تونس على استمرارية نشاطها وتسهيل عمليّات التوسعة.

3) تدعيم عمليات الاتصال المباشر بالشركات:
- في الأسواق الغير التقليدية على غرار شرق آسيا مثل اليابان والصين وأمريكا الشمالية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية
- في الأسواق التقليدية وذلك بالتعاقد مع مكاتب خبرة متخصصة في مجال الاتصال المباشر باعتماد مقاربة تشاركية بين مكاتب الوكالة.

4) تعزيز عمليات الاتصال الرقمي عبر:
- وضع استراتيجية للاتّصال الرقمي مع مخطط تنفيذي على امتداد 3 سنوات
- تعاقد مع وكالة مختصة في الاتصال والتسويق الشبكي لتغطية الأسواق التقليدية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

5. **<u>الإجراءات المصاحبة:</u>**
- تدعيم الوكالة بالموارد البشرية الضرورية
- تدعيم الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط: (2024-2026)

بيان النفقات	انجازات	قانون المالية	تقديرات		
	2022	2023	2024	2025	2026
التأجير	4091	4773	4623	4854	5097
التسيير	1116	1395	1430	1459	1488
التدخلات	**223**	**2063**	**2563**	**2615**	**2666**
المجموع العام	**5430**	**8231**	**8616**	**8928**	**9251**

بطاقة عدد 03: الصندوق التونسي للاستثمار

I. التعريف

النشاط الرئيسي: يتولى الصندوق بمقتضى القانون الجديد للاستثمار التصرف في موارده المالية وفق برامج تضبط على أساس أولويات التنمية في مجال الاستثمار وتشمل تدخلاته:

- صرف منح الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ومنح الاستثمار بعنوان: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية؛ التنمية الجهوية؛ تطوير القدرة التشغيلية؛ التنمية المستدامة (العنوان الخامس من القانون المشار إليه أعلاه)
- الاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق بصفة مباشرة أو غير مباشرة،

ويخضع الصندوق لقواعد التشريع التجاري وكذلك لقواعد التصرف الحذر.

مرجع الإحداث: قانون الاستثمار عدد 71 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المحدث للصّندوق التّونسي للاستثمار ولبقية الهياكل الداعمة لمجهودات الدولة لتركيز الحوكمة الجديدة لمنظومة الاستثمار وللأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره وللأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وخاصة فصله السابع والعشرين العنوان السابع احكام انتقالية وختامية.

II. الاستراتيجية والاهداف

1 -الإستراتيجية :

قصد ضمان سبل النجاح لانطلاق الصندوق التونسي للاستثمار، تم انجاز دراسة حول" الصندوق التونسي للاستثمار المهام واستراتيجية التدخل" أفضت إلى تحديد:

*** <u>المبادئ العامة لتدخلات الصندوق</u>:**

– محرك لرأس المال مخاطرة لخلق تأثير دافع للمستثمرين الخواص، والمبادر بخلق ديناميكية اقتصادية في المناطق الداخلية وعلى مستوى القطاعات ذات الأولوية:

- عندما تكون جاذبية الاستثمار الجهوية أو القطاعية ضعيفة أو غير مشمولة
- عندما يكون العائد على الاستثمار غير جذاب
- عندما تكون الفترة غير ملائمة للاستثمار
- التدخل من خلال آليات تمويل تكميلية لضمان استمرارية التمويل واستدامة الاستثمار
- تعزيز الاستثمار من خلال التمويل المختلط

– توفير وسائل تمويل مجددة وتكميلية وتآزرية خلال جميع مراحل دورة حياة المؤسسة تمكن من معاضدة الموارد العمومية للصندوق.

– تركيز إدارة عصرية تعتمد الحوكمة المفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتبسيط الإجراءات واختصار الآجال.

2– أهم الأولويات والأهداف :

– تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الاستثمار

– منصة الكترونية تمكن من رقمنة ودمج جميع مراحل صرف الامتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية المتعلقة بمرحلة الاسناد لدى هياكل الاسناد (APII,APIA, TIA) ولدى البنك المركزي

– حوكمة مفتوحة ورقمنة مسار الامتيازات وتجميع المعطيات من خلال بنك معطيات مفتوح لجميع المتدخلين

3– تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

✓ اعتماد المرحلية في تحويل الاعتمادات المبرمجة بعنوان صرف المنح والمساهمات بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات والاستثمارات المنجزة من المؤسسات الصغرى والمهن الصغرى وأنشطة الإيواء السياحي والتنشيط السياحي وذلك وفق أولويات وباعتماد المعايير التالية:

*الصناديق الأكثر تأثيرا على الاستثمار ودفع الاقتصاد بصفة عامة،

*الصناديق التي تتوفر على اعتمادات مستقرة،

*الصناديق التي يتوفر المشرفون عليها حاليا على جاهزية عملية وإجرائية للتحويل،

*الصناديق التي يمكن أن تمثل حالات نجاح سريع يسمح بالاستفادة من الخبرة والانتقال إلى صناديق أخرى.

*الميزانيات التي لها تأثير كبير وهام على التشغيل والإدماج

- ✓ العمل على توفير الموارد المالية الضرورية لانطلاق الصندوق في مباشرة مهام الاكتتاب المباشر وغير المباشر في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية والصناديق ذات رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق.

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2024-2026:

بيان البرنامج	2022	2023	تقديرات		
			2024	2025	2026
التأجير العمومي	350	1100	1100	1155	1213
التسيير	416	620	620	632	645
التدخلات	**8**	**71010**	**70760**	**72175**	**73619**
المجموع	**774**	**72730**	**72480**	**73962**	**75477**

بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة